الفصل الأول

محاكم التفتيش الإيطاليــة

فى القرنين السادس عشـر والسـابع عشـر

obeikandl.com

obeikandl.com

محاكم التفتيش الإيطالية

يشكو الباحثون من قلة المراجع والأبحاث عن محاكم التفتيش الإيطالية فى القرنين السادس عشر والسابع عشر، فى حين أنهم يعترفون بوفرة وغزارة المراجع الخاصة بمحاكم التفتيش الإسپانية. ويذهب هؤلاء الباحثون إلى أنهم يستمدون صورة التنظيم الخاص بالمكتب المقدس من الفصول العامة التى كتبها المؤرخ باستور فى كتابه «تاريخ الباباوات»، ومن الدراسات القديمة والمتناثرة التى قام بها باستيلا، وفومى، وأمابيل عن المحاكم الإقليمية، ومن النبذة القصيرة التى أوردها نيكولا ديل دى فى مسحه الخاص بجماعات المصلين فى الكنائس الإيطالية. كما يستمدونها من الملاحظات التى أوردها أنچيلو ميركاتى عن محاكمتى كل من چورديانو برونو، ونيكولو فرانكو، فضلًا على كتابات لوجيو فيربو الجديدة عن محاكمة چورديانو برونو، وما تحتويه الدراسات والوثائق التى نشرها باحثون محدثون مثل ألدو ستيلا، وأنتونيو روتندو، وكارلو جنزبرج، وفاليريو مارشيتن، وپول جرندلر، وباسكال لوبيز وآخرون. ويتضح هذا النقص فى المراجع عن محاكم التفتيش الإيطالية عندما نأخذ فى الاعتبار أن الكنيسة الكاثوليكية فى إيطاليا سعت جاهدة إلى إحياء محاكم التفتيش حتى تستطيع التصدى للهرطقة، وأن عددًا كبيرًا من الكرادلة المعينين فى المكتب المقدس فى القرن السادس عشر وأوائل السابع عشر يعملون تحت جناح المحققين فى محاكم التفتيش ويتدربون على أيديهم. والجدير بالذكر أن بناء كنيسة القديس بطرس الشهيرة فى روما توقف بأمر من البابا پيوس الخامس عام ١٥٦٦؛ حيث إنه وجه العمالة إلى تشييد قصر منيف لاستخدام المكتب المقدس. وقد تعزز موقف المحققين، عندما رفع البابا سكستوس الخامس عام ١٥٨٨ من قدرهم ومكانتهم.

وباستثناء بعض الوثائق، حجب المكتب المقدس سجلاته عن الدارسين لفترات طويلة. ورغم ذلك فإن المؤرخين لديهم الكثير من الوثائق الخاصة بمحاكم التفتيش، وبينها السجلات التى تدون آلاف المحاكمات الموجودة فى أرشيف مكتبات بولونيا وموديا وناپولى والبندقية، وأيضًا الأحكام الصادرة فى القرنين السادس عشر والسابع عشر التى تحتفظ بها كلية ترينيتى فى جامعة دبلن، فضلًا على المراسلات المتبادلة بين شعب الكنيسة الإيطالية والمحققين والمحفوظة فى مخازن فى حالة تكاد تكون سليمة، وخاصة فى بولونيا حيث يرجع تاريخها إلى عام ١٥٧١ فصاعدًا. إلى

جانب المذكرات وملخصات الإجراءات القضائية ونسخ من المراسيم لاستعمال كبار الموظفين فى المكتب المقدس. وجميع هذه الأوراق محفوظة فى المكتبات العامة فى إيطاليا وخارجها، وقد اكتشفت مؤخرًا ملفات خاصة بمحاكم التفتيش فى مدن سيينا وبيزا وناپولى. ومن الغريب ألا يلتفت الباحثون إلى ما فعله البابا بولس الثالث (١٥٣٤ ـ ١٥٤٩) عام ١٥٤٢ من أجل إعادة هيكلة محاكم التفتيش. والجدير بالذكر أن هذه المحاكم لم تكن جامدة صمود الصوان، بل طرأ عليها تطور فيما يخص تنظيمها وإجراءاتها وتفسير القوانين. ومن ثم ينبغى الفصل فيما يبدو بين مرحلتين فى تاريخ محاكم التفتيش: مرحلة القرون الوسطى، والمرحلة الحديثة.

ويرى بعض المؤرخين المدافعين عن محاكم التفتيش الإيطالية أن هذه المحاكم رغم أنها لم تتحر العدالة على المستوى الأخلاقى، فإنها تحرتها على الصعيد القانونى، بمعنى أنها كانت شديدة الحرص على الالتزام بالشكل القانونى وتوخى الوفاء بالإجراءات القانونية، مثل الحرص على وجود محاكم للدفاع فى جميع القضايا المنظورة أمامها. فضلًا على أن محكمة التفتيش كانت تسلم إلى المتهم نسخة فى عريضة الاتهام بعد استبعاد أسماء الشهود فيها، وإعطاء هذا المتهم الوقت الكافى للرد على الاتهامات الموجهة إليه. أى أن محاكم التفتيش كانت أكثر توخيًا للعدالة من المحاكم المدنية التى توجه الاتهام إلى المتهم، ثم تطلب منه الرد الفورى عليها. ومنذ أواخر القرن السادس عشر حرصت محاكم التفتيش الإيطالية على التقليل من شأن شهادة أى شخص يشك فى أن يمارس السحر.

والرأى عندى أن مثل هذا الدفاع لا يبرئ محاكم التفتيش من الفظاعات التى ارتكبتها.

وكما أشرنا من قبل، كان هناك بالإضافة إلى محاكم التفتيش التى تعنى باستئصال الهرطقة نوعان آخران من المحاكم، أولهما محاكم الأسقفيات، التى كانت تربطها بمحاكم التفتيش علاقات متوترة، والمحاكم المدنية أو العلمانية التى رأت أنه ليس من حق محاكم التفتيش النظر فى قضايا السحر والشعوذة والتجديف وتعدد الزوجات.

كانت القوانين الخاصة بمحاكم التفتيش موضع خلاف وجدل بين رجال القانون الكنسى آنذاك. ورغم اشتراك هذه القوانين فى كثير من أوجه الشبه، فإنها كادت فى بعض الأحيان تختلف بعض الشىء من مكان إلى آخر، الأمر الذى سبب قدرًا من الارتباك للقضاة والمحققين، فعلى سبيل المثال، اعترض رجل القانون چاكوبو سيما نكاس (المتوفى عام ١٥٨٣) على القوانين المطبقة فى محاكم تفتيش روما.

ويرى بعض المؤرخين لمحاكم التفتيش أن تغيرًا وتطورًا طرأ على القوانين التى تعمل بمقتضاها. ولا بد من الإقرار بأن هذه المحاكم كانت فى العادة تخضع لإرادة شخص واحد هو بابا روما، مثل البابا بولس الرابع (١٥٥٥ ـ ١٥٥٩) الذى عرف بحماسه المفرط فى التصدى للسحر والشعوذة، لدرجة أنه لم يشأ أن يلتزم بالإجراءات القانونية الطويلة، واكتفى بإجراءات سريعة للبت فى القضايا.

ملفات محاكم التفتيش الإيطالية المبعثرة

من المعروف أن المكتب المقدس فى روما لا يسمح للباحثين، مهما بلغت درجة جديتهم، بالاطلاع على ملفاته ووثائقه. ويدرج المكتب المقدس محاكم التفتيش تحت اسم «جماعة المذهب الإيمانى» التى أغلب الظن أنها تحتفظ بعدد ضئيل من الوثائق، مثل المراسيم الباباوية وفهارس الكتب والمؤلفات المحظورة التى تم نقلها إلى قصر محاكم التفتيش التى توقفت عن العمل فى عام ١٩١٧. ولعبت الاعتداءات دورًا بارزًا فى تدمير الملفات والوثائق. وقد وقع أول هذه الاعتداءات فى ١٨ أغسطس ١٥٥٩، عندما احتفل الغوغاء فى روما بموت البابا بولس الرابع (١٥٥٥ ـ ١٥٥٩) بنهب مقر محاكم التفتيش الأثيرة إلى قلبه وإطلاق سراح السجناء وحرق سجلاته.. ثم وقع الاعتداء الثانى بعد ذلك بأكثر من قرنين ونصف القرن من الزمان، حين اكتسحت جيوش نابليون البلاد الأوروبية، وسعى إلى إنشاء دار محفوظات مركزية فى باريس لإمبراطورية تتجاوز الحدود القومية، والعمل على نقل الكتب والمخطوطات القيمة من مكتبات وأرشيفات البلاد الأوروبية المهزومة بما فى ذلك مكتبة الڤاتيكان فى روما. وخصص نابليون ثلاثة آلاف شاحنة لهذا الغرض وزعت على عدة قوافل، انطلقت القافلة الأولى من روما فى زمهرير شتاء فبراير ١٨١٠ قاطعة طريقها الطويل والشاق عبر جبال الألب، يرافقها أمناء مكتبات الكنيسة الذين رأوا بقلوب حزينة عربتين مليئتين بنفائس الكتب والمخطوطات تختفيان فى السيل العارم الذى اكتسح بورجو سان دومينو بالقرب من بارما، وكذلك عندما شاهدوا ثمانية صناديق مليئة بهذه النفائس تنزلق من الشاحنات فى قناة مائية على الطريق من كورين إلى سوسا.

وفى عام ١٨١٣ أجرى رئيس دور المحفوظات پيير كلود دونو التابع لنابليون حصرًا بالكتب والمؤلفات الواردة إلى باريس من كل بقاع أوروبا. ولكن هذه القائمة اتسمت بالقصور حيث إنها خلت من كثير من الوثائق المهمة، مثل سجلات مجمع ترنت، ومحاضر المحاكمات والمراسيم الصادرة. وبعد سقوط نابليون أخذ ماريفو مارينى أمين دار محفوظات الكرسى الباباوى الذى صاحب المؤلفات والوثائق فى رحلتها من روما إلى باريس يستعد للعودة إلى بلاده. وطلب من

وزارة الداخلية الفرنسية أن تساعده على إعادة الكتب والمؤلفات إلى مكانها الأصلى فى روما. ولكن وزير الداخلية رد بقوله إن وزارته لا تملك تحت يديها أية اعتمادات للصرف. وبعد لأى قبلت وزارة الداخلية الفرنسية أن تتحمل جانبًا من نفقات إعادة الكتب من باريس إلى روما. غير أن استعادة ناپليون للسلطة لمدة مائة يوم جعلت مارينى يصرف النظر عن مشروعه الخاص باستعادة الكتب، ولهذا طلب من رؤسائه السماح له بالعودة إلى روما. وفى ٢٣ مارس ١٨١٦ طلب أركول كونسلافى من الكونت چيوليو جنياس الموجود فى باريس استكمال عمل مارينى الذى توقف. ولضغط نفقات شحن هذه الكتب، أصدر كونسلافى إليه تعليمات بالامتناع عن شحن الأوراق التى ليست لها أهمية. ورغبة منه فى مساعدة الكونت على التمييز بين الأوراق المهمة والأوراق غير المهمة، أرسل إليه القائمة التى أعدها رئيس دير روما دومينيكو سالا. وفى ٩ يونيه من العام نفسه (١٨١٦) كتبت أمانة الكرسى الباباوى إلى مختلف الهيئات الدينية تطلب منها تحديد المواد التى يمكن الاستغناء عنها وتركها فى باريس تمهيدًا للتخلص منها.

وفى يوم ١٢ يوليه كتب أمناء محفوظات محاكم التفتيش إلى كونسلافى يقولون إن فهرس مراسيم المكتب المقدس الخاصة بالعقيدة (الكاثوليكية) لا تزال مفقودة، وإنه ينبغى إعادتها إلى روما بأى ثمن. وأضاف هؤلاء الأمناء أن الأوراق الخاصة بمحاكمات التفتيش، والتى تشكل ثلثى المواد المشحونة بالإمكان التخلص منها حسبما يراه البابا مناسبًا. ومن المؤسف أن الكونت جيناس باع وثائق محاكم التفتيش لمحلات البقالة لاستخدامها فى لف البضاعة المباعة. وسبب له جهله حرجًا شديدًا فقد سقطت عدة مجلدات فى أيدى أعدائه وشانئيه. ومن الواضح أن هذا الكونت أساء فهم التعليمات التى أصدرها إليه كونسلافى. وفى ربيع عام ١٨١٧ بعد أن تقلد جيناس مهام وظيفته وصلت قافلتان محملتان بالملفات إلى روما. وما أن فحصها أمناء المكتبات فى روما حتى تعالت صيحاتهم بالشجب والاستنكار، فقد باع جيناس المواد المهمة للبقالين فى حين أرسل إلى روما الأوراق التافهة، الأمر الذى جعلهم فى ١٨ مايو ١٨١٧ ينحون عليه باللائمة.

وأسقط فى يد الكرسى الباباوى فى روما فلم يجد شيئًا يفعله سوى عزل الكونت واستبداله بشخص آخر. وتم إرسال مارينى إلى باريس كى يتولى تنظيم شحن المواد المتبقية. ونجح بالفعل فى استعادة كمية ضخمة من المواد، ولكنه ارتكب حماقة عندما باع هو الآخر إلى فابريقة صنع الورق ألفين وستمائة مجلد تحتوى على المحاكمات التى أجرتها محاكم التفتيش. وحتى لا تقع هذه المجلدات فى يد عدو أو شانئ، كما حدث مع جيناس، قام بالإشراف على تمزيقها قبل نقلها. وفى روما عبر كونسلافى عن موافقته وتحمسه لما فعله مارينى، ومما زاد من غبطة كونسلافى ورضائه أن مارينى

صرح بأن رحلته لن تكلف خزانة الكنيسة أية نفقات حيث إن أوراق المكتب المقدس المباعة أتت بعائد يفوق بكثير المصروفات التى أنفقها! ومن النفائس التى لا تقدر بثمن والتى ضاعت فى باريس شهادات الدفاع فى المحاكمات التى عقدتها محاكم التفتيش لچيورداتو برونو.

وبمعجزة غامضة أمكن إنقاذ كم لا بأس به من هذه المواد الهالكة، فقد وقع سبعة وثلاثون مجلدًا تحتوى على إجراءات المحاكمات فى أيدى مجموعة من أصحاب البنوك الفرنسيين الذين عرضوا على الكنيسة شراءها حتى يتجنبوا الفضيحة وإلا سلموا هذه الوثائق إلى جريدة فرنسية ليبرالية تدافع عن حرية الرأى والتعبير هى ميركور دى فرانس. فاضطرت الكنيسة الرومانية إلى شرائها فى عام ١٨١٩، وقامت على الفور باستبعاد هذه الوثائق عن الأنظار حتى لا يتمكن الدارسون من الاطلاع عليها.

وقد آلت أوراق كثيرة إلى حيازة الڤايكونت ماندفيل الذى أصبح فيما بعد دوق مانشستر لتؤول فى نهاية الأمر إلى كلية ترينيتى بجامعة دبلن فى عام ١٨٥٤. وهى تحتوى على تسعة عشر مجلدًا من الأحكام التى أصدرتها محاكم التفتيش الإيطالية فى روما والأقاليم فى الفترة من ١٥٦٤ حتى ١٦٥٩.

وتتناول أربعة مجلدات فقط من المجلدات المشار إليها القرن السادس عشر فى الفترة الواقعة بين عامى ١٥٦٤، ١٥٦٨، وأيضًا الفترة من ١٥٨٠ حتى ١٥٨٢. وتحتوى هذه المجلدات الأربعة على خمسمائة حكم أصدرتها محاكم التفتيش. وهذه الأحكام على درجة عظيمة من الأهمية، فهى تحتوى على ملخصات مفصلة بعريضة الاتهامات الموجهة إلى المتهمين، وأحيانًا لردود الفعل إزاءها. ومن ثم فإن هذه الملخصات قد تصلح بديلًا عن وثائق المحاكمات المفقودة وتحتوى على خمسة وثلاثين مجلدًا من المجلدات التى تحتفظ بها مكتبة ترينيتى على تقارير التقاضى أمام محاكم التفتيش فى الأقاليم التى رفعتها هذه المحاكم إلى المكتب المقدس لاتخاذ القرار بشأنها. وهى تغطى الفترة من ١٦٢٥ حتى ١٧٨٩.

وفى عام ١٨٧٨ قامت مكتبة بروكسل الملكية بشراء أربعة مجلدات من القضايا التى احتفظت بها محاكم تفتيش فلورنسا من رسام اسمه. ج دى ميرتس. وتم نقل هذه القضايا مؤخرًا إلى دار محفوظات الدولة فى بروكسل، وكلا المجلدين ـ الأول والثانى ـ يحتويان فقط على الخطابات التى أرسلها الكرادلة فى روما إلى محقق محكمة تفتيش فلورنسا. وهذه الخطابات ترجع إلى الفترة من ١٥٨٠ إلى ١٦١٠ تقريبًا. وهى مقسمة حسب الموضوعات وليس حسب التواريخ.

وتنم هذه الوثائق التى لم تندثر عن انصراف الكنيسة فى أواخر القرن السادس عشر إلى ملاحقة التجديف والسحر، وانتكاس اليهود الذين تحولوا إلى المسيحية، وترويج الكتب المحظورة. وتدل وثائق فلورنسا، شأنها فى ذلك شأن وثائق كلية ترينيتى، على تزايد اعتماد المحاكم المحلية على التعليمات الصادرة إليها من روما. فعلى سبيل المثال أصبح استجواب المتهم تحت وطأة التعذيب فى نهاية القرن السادس عشر رهنًا بموافقة المحكمة المركزية على ذلك. وقد جاء ذلك فى أعقاب القيود والمحاذير التى فرضتها الكنيسة على ممارسة المحققين لأعمال التعذيب.

ويشتمل المجلدان الأخيران اللذان ينتميان إلى محكمة تفتيش فلورنسا على محاكمات ومراسيم خاصة بالقرنين السابع عشر والثامن عشر، وكذلك منشورات أصدرها الكرسى الباباوى فى روما من أجل توعية الموظفين البعيدين عنها وتبصيرهم. وكانت المحاكم المحلية فى العادة تتخذ من أديرة الرهبان الدومنيكان مقرًّا لها. غير أن رئاسة هذه الأديرة لم تكن بالضرورة من نصيب المحققين. نحن نطالع فى الوثائق الواردة فى هذين المجلدين إصرارًا على عدم تدخل المحقق فى نظام الأديرة وسير عملها، وعلى أنه لا يصح أن يستغل المحقق وظيفته للتهرب من مسؤولياته نحو زملائه الرهبان أو أداء واجباته نحوهم. كما ألحت هذه الوثائق على موضوع آخر هو ضرورة التسجيل الأمين والمفصل لكل ما يتصل بالوارد والمنصرف.

وفى أواخر القرن التاسع عشر، تمكن ليوپولد ديلسل رئيس قسم المخطوطات بالمكتبة القومية فى پاريس من الحصول على بعض الوثائق. وبعضها يدور حول فرنسا والفرنسيين ممن يعيشون خارج فرنسا. وتغطى الوثائق الآنفة الذكر بوجه التقريب الخمس عشرة سنة الأخيرة من القرن السادس عشر.

والجدير بالذكر أن بعض الهيئات الأكاديمية الأوروپية امتنعت عن شراء جانب من الوثائق بسبب ارتفاع أسعارها. فمن المعروف أن مجلس أمناء المتحف البريطانى رفض شراء الوثائق بسبب ارتفاع ثمنها، وذلك قبل أن يقوم دوق مانشستر بشرائها على نحو ما أسلفنا. ويجدر بالذكر أيضًا أن الوثائق المتناثرة الخاصة بمحاكم التفتيش مبعثرة بين إيرلندا وبلجيكا وفرنسا والعديد من الدول الأوروپية الأخرى بالإضافة إلى إيطاليا. وبسبب الإصلاحات التى تمخضت عن توقف محاكم التفتيش عن العمل فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر والسنوات الباكرة من القرن التاسع عشر، انتقلت الوثائق الخاصة بنشاط محاكم التفتيش فى كل من بولونيا وموديا والبندقية وغيرها من الأماكن إلى حيازة المؤسسات العامة ودور المحفوظات الكنسية، وبينما حظيت المواد المحفوظة فى إيطاليا بالاهتمام فإن الملفات المتناثرة خارج إيطاليا لم تحظ إلا بقدر ضئيل من الاهتمام.

وتتضمن هذه الوثائق ملفات ضخمة أعدت أثناء استجواب الأساقفة الفرنسيين المشتبه فى إيمانهم بالمذهب البروتستانتى. ويذهب بعض الدارسين إلى أن أهمية هذه الملفات ترجع إلى احتوائها على الحملات التى شنها فى إيطاليا أنصار الملك هنرى ناڤار فى أول عقد التسعينيات من القرن السادس عشر. والجدير بالذكر أن بابا روما لم يكن بعد قد اعترف به ملكًا على فرنسا. نشأ هنرى ناڤار وترعرع مؤمنًا بالمذهب البروتستانتى، ولكنه أقدم على التحول إلى المذهب الكاثوليكى حتى يضمن اعتلاء العرش بعد وفاة هنرى الثالث عام ١٥٨٩. ولكن الكرسى الباباوى شك فى دوافعه إلى اعتناق الكاثوليكية. ولجأ أنصار هنرى ناڤار إلى الدفاع عن شرعية حكمه بطريقة غريبة. ففى ٢٢ مايو ١٥٩٠ تقدم خادم فى بيت سانتا سفيرنيا أمام الكرسى الباباوى فى روما كى يدمغ رجل دين إيطالى بارز هو المونسينور فيراتينو متهمًا إياه بالاحتفاظ بصورة هنرى ناڤار مرسومة فى شبابه ونضارته وإطلاع الزوار عليها، وكتب فى أسفل الصورة المرسومة عبارة مفادها أن هنرى ملك فرنسا الشرعى. وأيضًا أبلغ هذا الشاهد محكمة التفتيش بأن نفرًا من علية القوم كانوا يعرضون نسخًا من هذه الصورة من شرفات منازلهم، أو أثناء وقوفهم على حافات عرباتهم الأنيقة التابعة للسفير الفرنسى وهى تسير فى عرض لافت للنظر فى ميدان نوفانا المزدحم والأماكن الأخرى المكتظة بالجمهور. واستند المكتب المقدس لهذه المعلومات كى يبدأ تحقيقه مع أصحاب المكتبات والرسامين فى المدينة. وشهد نحات بأن شخصًا مجهولًا أحضر إليه نسختين من هذه الصورة، وطلب منه أن يحفر عليها باللغة اللاتينية «هنرى الرابع هو ملك فرنسا وناڤار بسماح من الله». ودل المزيد من البحث والاستقصاء مع صاحب مكتبة على أن شخصًا أعطاه هذه الصور التى كان يبيعها علنًا. واعترف بشرائه هذه الصور من تاجر إيطالى منذ أكثر من عام. ولكن صاحب المكتبة أنكر معرفته بهوية صاحب الصورة وعبر عن اعتقاده بأنها لشخصية عسكرية عظيمة.

وفى أواخر القرن السادس عشر، كانت الإمبراطورية العثمانية تمتد إلى الشمال فى أوروپا الشرقية. واعتاد القراصنة المسلمون القادمون من شمال أفريقيا أن يشنوا هجومًا خاطفًا على سواحل إيطاليا الجنوبية، الأمر الذى أدى إلى أسر واستبعاد آلاف المسيحيين الذين لم يتمكنوا من الفكاك من الأسر أو العودة إلى ديارهم. غير أن المسلمين أطلقوا سراح البعض منهم مقابل فدية، وتمكن البعض الآخر من الهرب، وقد درجت محاكم التفتيش على استجواب هؤلاء العائدين إلى العالم المسيحى عند رسوهم على الشواطئ الإيطالية. وتدل ملفات الأحكام التى تحتفظ بها كلية ترينيتى فى أرشيفها بجامعة دبلن والتى تتناول الفترة من ١٥٨٠ حتى ١٥٨٢ و١٦٠٣ على عنايتها الفائقة تحسبًا لردة هؤلاء المسيحيين العائدين من أسرهم إلى الإسلام.

ودائمًا ما تذرع المشتبه فى سلامة كثلكتهم بأنهم نبذوها ظاهريًّا وتحولوا إلى الإسلام حتى يتحاشوا سوء معاملة سادتهم المسلمين لهم، كما أنهم يؤكدون أنهم ظلوا «كاثوليك» فى قرارة أنفسهم. ولكن الكنيسة كانت تأخذ كلامهم بحذر. وبطبيعة الحال فرضت عليهم محاكم التفتيش عقوبة الندم، كما لقنتهم من جديد مبادئ المذهب الكاثوليكى. وأعلن المحققون أنهم على استعداد لقبول الأفراد الذين يغادرون بمحض إراداتهم بلاد المسلمين، والذين اضطرتهم ظروفهم إلى اعتناق الإسلام فى وقت باكر للغاية، وبطبيعة الحال كانت العقوبة المفروضة على المتحولين إلى الإسلام أنكى وأشد من العقوبة المفروضة على من يشتبه فى تحولهم إلى الإسلام. وكان المسيحيون الذين أرغمهم القراصنة فى شمال أفريقيا على اعتناق الإسلام، وسخروهم فى التجديف وتسيير السفن يلقون فى محاكم التفتيش معاملة أقل فى وطأتها من المسيحيين الذين أسلموا وأسند إليهم المسلمون وظائف مسؤولة مثل العمل فى المدفعية وكبحارة، بل كربان للسفن أحيانًا، وقد اشتكى الفرسان فى جزيرة مالطا من أن المحققين أطلقوا سراح كثير من المسيحيين الذين ادعوا أنهم تخلوا عن إسلامهم، فاغتنموا فرصة الحرية والعفو عنهم ليعودوا طواعية إلى ممارسة القرصنة التى تجلب لهم المال الوفير، مثل چان فابر الفرنسى الذى قدمه المكتب المقدس إلى المحاكمة عام ١٥٩٣.

وفى نهاية القرن السادس عشر، انشغلت محاكم التفتيش فى روما مقر الكرسى الباباوى بهدف استعادة إلى المذهب الكاثوليكى الذين نبذوه، أو نبذه أجدادهم. ولكن هؤلاء حضروا بأعداد قليلة تعد على أصابع اليد من كل أنحاء أوروپا، مثل أتباع أريوس القادمين من ترانسلڤانيا، ومثل أتباع المذهب البروتستانتى المتشدد المعروف بالكالڤينية القادمين من أسكتلندا. وكان هؤلاء القادمون يسلكون طرقًا وعرة للوصول إلى روما التى استقبلتهم كنيستها الكاثوليكية مثل الأبناء الضالين الذين حدثنا السيد المسيح عنهم. وفسر بعضهم عودتهم إلى حضرة الكنيسة الكاثوليكية بقدرة التبشير الكاثوليكى على التأثير فى النفوس. فعلى سبيل المثال جاء إلى روما من أسقفية كانتربرى بإنجلترا شاب فى السابعة والعشرين من عمره يدعى توماس بوسبريدج، الذى عاد إلى أحضان الكنيسة الكاثوليكية، ليعلن فى روما يوم ٢٠ أبريل ١٥٨٢ أنه نبذ هرطقته بشدة تأثره ببلاغة الشهيد أدموند كامبيون، وقدرة هذا الشهيد العظيمة على تحمل المكاره. وقامت الكلية الإنجليزية فى روما برئاسة الكاردينال ويليام ألن بمساعدة محاكم التفتيش على مدى عدة سنوات فى سعيها للتوفيق بين الكنيسة وبين هؤلاء التائبين. واضطلعت الكلية الإنجليزية فى روما بإعطاء دروس لهؤلاء العائدين إلى حظيرة المذهب الكاثوليكى بهدف توعيتهم بهذا المذهب.

وأيضًا تخبرنا الملفات التى تحتفظ بها كلية ترينيتى عن رجل قادم من نورماندى، زجت به

سلطات ناپولى فى السجن عام ١٥٨٩ لأنهم سمعوه يصيح قائلًا: إن هناك قدرًا من الإحسان فى إنجلترا البروتستانتية فى عهد الملكة إليزابيث أكثر من إيطاليا الكاثوليكية فى ظل النظام الباباوى. وعند استجوابه قال هذا الرجل إنه أراد زيارة المقدسات الكاثوليكية فى جنوب إيطاليا، وحاول أن يستجدى من الناس ما يسد رمقه، ولكنهم أولوه ظهورهم. وعلى أية حال كان بعض الأوروپيين يتوقون إلى زيارة إيطاليا لعدة دوافع منها مشاهدة آثار روما القديمة، والتوفر على دراسة القانون فى جامعات بولونيا وپادوا العظيمة. ولكن المؤرخين لا يستطيعون أن يعرفوا على وجه التحديد الشريحة الاجتماعية التى ينتمى إليها هؤلاء الزوار الأوروپيون الذين جاؤوا إلى إيطاليا فى أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر.

وتدل الملفات التى تحتفظ بها كلية ترينيتى بجامعة دبلن على أن محكمة التفتيش الرئيسية التابعة للمكتب المقدس كانت لديها شبكة من المحاكم المحلية التى زودت هذا المكتب بالمعلومات الخاصة بتحركات الأفراد المشتبه فيهم، وكانت التقارير التى ترسلها هذه المحاكم المحلية، تشمل وصفًا تفصيليًّا لأجسام هؤلاء المشتبه فيهم. وتدل التعليمات التى تلقاها محقق محكمة تفتيش فلورنسا على ضرورة وضع هؤلاء المهرطقين تحت الرقابة المشددة حتى لا يبشروا بهرطقاتهم الذميمة.

ويبين لنا فاينز موريسون الذى ترك فى كتابه «رحلات» المنشور فى لندن عام ١٦١٧ وصفًا شائقًا لرحلاته فى شبه الجزيرة الإيطالية، ويصف شعوره بعدم الارتياح فى روما فى فترة الصوم الكبير السابق لعيد الفصح فى عام ١٥٩٤، عندما كان القساوسة يأتون إلى حانات هذه المدينة زرافات لتسجيل أسماء زوارها بهدف معرفة الذين أخذوا المناولة فى ذلك الوقت المقدس من العام. وكان موريسون أثناء تجواله فى إيطاليا يدعى أنه فرنسى أحيانًا وهولندى أحيانًا أخرى. ومن الواضح أن محاكم التفتيش الإيطالية آنذاك كانت تخضع للسلطة العلمانية أو المدنية. وبوجه عام تعين على المكتب المقدس الحصول على موافقة هذه السلطة المدنية قبل قيامه بالقبض على المشتبه فيهم، حيث إن المكتب المقدس لم يكن باستطاعته أداء عمله بدون تعاون السلطة المدنية معه.

والجدير بالذكر أن آلاف الإيطاليين فى القرن السادس عشر، قاموا بزيارة بؤر البروتستانتية فى بلادهم. كما أن حب استطلاعهم جعلهم يزورون الشمال الإيطالى حتى يروا بأنفسهم مظاهر المروق والتمرد الدينى الذى طالما سمعوا عنه. وكانت چنوة محط أنظار هؤلاء الزوار، وتدل المحاكمات الكثيرة التى أجرتها محاكم التفتيش للأشخاص العائدين من زيارة الشمال الإيطالى على أن الكثيرين منهم استهدفوا فى رحلاتهم زيارة مواطن المذهب البروتستانتى المتشدد المعروف بالكالڤينية ومراقبة أسلوب هؤلاء البروتستانت فى العيش.

مصادر محاكم التفتيش وفوائدها

نشر أندريا دبل كول بحثًا مهمًّا، جاء فيه أن معظم الباحثين فى محاكم التفتيش دأبوا على قراءة ملفات المحاكمات بمعزل عن بقية الوثائق ذات الصلة بهذه المحاكم. والجدير بالذكر أن الوثائق الخاصة بهذه المحاكم ذات صبغة قانونية، الأمر الذى يشكل عائقًا أمام تفسيرها على نحو صحيح.

ويلقى بعض الباحثين ظلالًا من الشك حول جدوى الشهادة التى تتلى فى محاكم التفتيش عن الساحرات بوجه خاص، وكذلك جدوى الأقوال الواردة على ألسنة المتهمات بالسحر. وقد دعا بعض المسؤولين فى المكتب المقدس إلى تحرى الدقة قبل إصدار الأحكام الخاصة بالشعوذة. فنحن كثيرًا ما نرى المكتب المقدس يحذر محاكم التفتيش من ضرورة تجنب إعطاء صورة غير دقيقة لما يتم فى المحاكمات. فهناك على سبيل المثال خطاب وجهته الهيئة الرومانية بتاريخ ٧ مارس ١٦٢٦ إلى موظفيها فى سالوزو لتنبيههم فى المستقبل إلى ضرورة تسجيل ما يدور فى المحاكمات باللغة الدارجة وليس باللغة اللاتينية. فضلًا على ضرورة التركيز على أهم النقاط الواردة على لسان الشهود والمتهمين. ولهذا تخلى المسجلون والكتبة عن اختزال محاضر الجلسات ونقل كل ما يدور فى هذه الجلسات بالحرف الواحد.

لقد كان المحققون فى حالة قضايا السحر والشعوذة على وجه الخصوص يميلون إلى لى عنق شهادات الشهود كى تتفق مع أفكارهم وأحكامهم المسبقة، وتنطوى مثل هذه التحيزات المسبقة على إدانة القضاة الذين يفتقرون إلى الخبرة طبقًا لما جاء فى الكتاب الذى وضعه مؤلف مجهول الهوية بعنوان «تعليمات»، وهو كتاب ذاع صيته بين محاكم التفتيش المحلية. وينحى كتاب «تعليمات» باللائمة على المحققين الذين يتهمون كل من يمارس السحر بالردة إلى الشيطان، ومن ثم يقومون بإرغامهم على الاعتراف بأشياء لم تقع، بل أشياء لم تخطر لهم على بال.

ويرى بعض الباحثين أن الإدانات والأحكام قد تعوض بعض الشىء عن محاضر المحاكمات التى دمرت فى باريس عقب هزيمة نابليون وسقوطه. وقد حظيت الإدانات بقسط وافر من الوصف الدقيق والمستفيض الوارد فى وثائق أسقفية ناپولى. وبالنظر إلى أن هذه الأحكام تعطينا ملخصًا مفصلًا للتهم الموجهة ضد المتهم، فإنها غالبًا ما تعتبر بديلًا مرضيًا عن وثائق المحاكمات الضائعة. وكان المحققون يتلون الأحكام وتراجع المتهمين عن التهم الموجهة إليهم من فوق أدراج الكاتدرائيات، أو أثناء القداديس المقامة فى الكنائس أمام حشد كبير من الحاضرين وفى نفس البلد الذى ارتكبت فيه المعصية. وفى روما كانت كنيسة سانتا ماريا سوپرا منيرڤا المكان الذى

تقام فيه هذه الاحتفالات. ولكن الإجراءات فى بعض الحالات ولأسباب متنوعة كانت تتخذ فى جلسات خاصة.. وكان هذا يحدث عندما تكون الجرائم المرتكبة سببًا فى إحراج الكنيسة، مثل حالات كهنة الاعتراف الذين يستغلون اعتراف بعض السيدات بممارسة الزنا إلى جانب قضايا السحر والشعوذة. فقد أمرت الكنيسة محاكم التفتيش بعدم الخوض فى تسجيل تفاصيل الممارسات السحرية التى تمارس؛ خشية أن تنتقل عدواها إلى جمهور الحاضرين. وأحيانًا كانت محاكم التفتيش تعفى علية القوم إذا كانت جرائمهم من النوع المخفف وتابوا عنها.

وفى القرن السادس عشر، جرت العادة أن تطلب روما من محاكم التفتيش فى الأقاليم والمناطق النائية موافاتها بتقارير مفصلة عن المحاكمات، كما طلبت منها أن تنتظر ورود التعليمات لها من روما قبل إصدار الأحكام. وبسبب حرص محكمة التفتيش المركزية فى روما على أن تتبع فروعها فى الأقاليم الإجراءات نفسها، نرى أن هذه المحاكم الفرعية تحيل إلى مقرها الرئيسى فى روما سائر القضايا غير العادية بحيث تنظر فقط القضايا العادية والمألوفة.

وتحتفظ كلية ترينيتى بجامعة دبلن بمجموعة كبيرة للغاية من الأحكام التى أصدرتها محاكم التفتيش. ولكن عددًا محدودًا من هذه الوثائق رأى طريقه إلى النشر، وهى الوثائق التى اضطلع بنشرها رجل الإكليروس الإنجليكانى ريتشارد جينجز الذى سعى إلى اقتنائها بوصفه ممثلًا للكلية فى منتصف القرن التاسع عشر. وقام كارل بنوات بإعداد أول مجلد، يضم الوثائق التى تغطى الفترة من ١٥٦٤ حتى ١٥٦٧، ثم جاء أمين مكتبة كلية ترينيتى ت. ك. أبوت ليعد قائمة بالمخطوطات الموجودة فى كلية ترينيتى.

وتحتفظ كلية ترينيتى بدبلن أيضًا بمرشد يهدى المحققين فى محاكم التفتيش إلى التطبيق السليم للقوانين. ويذهب بعض العلماء إلى أنه ينبغى على الدارسين ألا يأخذوا مثل هذا المرشد على عواهنه وأن يستشهدوا بالمرشد الذى أصدر إليزيو ماسينى طبعته الأولى فى عام ١٦٢١ وكيف أن معده انتظر أربع سنوات قبل أن يضيف إلى الكتاب فصلًا يناقش السحر. حدث هذا التجاهل المؤقت رغم كثرة قضايا السحر المنظورة أمام محاكم التفتيش آنذاك.

وقد وصف أنطوان دوندين بدقة بالغة البحوث الباكرة التى تعالج هذا الموضوع، ونحن نطالع نبذات عن سيرة حياة مؤلفيها فى كتاب ألفه ڤون شولت، وكذلك فى مؤلفات الفرنسيسكان والدومنيكان، فضلًا على أن الببليوجرافيا التى أعدها ڤان دبر فيكين تحتوى على الكثير من منشورات هاتين الطائفتين.

والجدير بالذكر أن المحلف الإسپانى فرنسيسكو بيفيا تمكن من جمع عدد كبير للغاية من هذه النصوص ليعيد نشرها فى عام ١٥٨٤ فى مجلد واحد ضخم مع تعليقاته عليها. ولا بد فى هذا الصدد من الإشارة إلى مجهودات العالم الحجة فى محاكم التفتيش هنرى تشارلس لى، وچوزيف هانس فى نشر وثائق متصلة بهذا الموضوع.

ولسوف نعنى فى هذا المقام بالنصوص المستخدمة كدلائل كى تعمل محاكم التفتيش بها فى القرنين السادس عشر والسابع عشر.. ويلاحظ أن عددًا من الكتب المأخوذة من أصل إسپانى طبعت فى إيطاليا فى هذه الفترة، ويحمل واحد من هذه الأعمال عنوان «ريبرتوار محاكم التفتيش».. وينسب هذا العمل إلى مؤلف مجهول الهوية من بلنسية فى القرن الخامس عشر. وقد تم نشره لأول مرة عام ١٤٨٤ فى بلنسية، ثم نشر فى البندقية فى عامى ١٥٧٥ و ١٥٨٨ مع تعليقات متفقهة لاثنين من رجال القضاء الإيطاليين. أما الدليل الآخر الذى يفوق الدليل الأول فى ذيوعه وشهرته والذى يحمل عنوان «دليل محاكم التفتيش» فهو من تأليف محقق أراجون الإسپانى الشهير نيكول إيميريك. وقد أعيد نشر هذا الدليل عام ١٥٧٨ فى روما كما أعيد نشره فى مناسبات أخرى متعددة فى أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر. واضطلع فرنسيسكو بيفيا بتحرير هذه الطبعات الأخيرة، ومن أبرز المؤلفين الإسپان الذين نشروا دليلهم إلى محاكم التفتيش فى إيطاليا فى أكثر من مناسبة چوان دى روجاس، وچاكوبو دى سيمانكاس (المتوفى عام ١٥٨٣) وسباستيان رساليليس (المتوفى عام ١٦٦٦). والذى لا شك فيه أن بيفيا بصلاته بالهيئات الكنسية كان مؤهلًا للحديث عن محاكم التفتيش الإيطالية. فضلًا على أنه اشتهر بتعليقاته المستفيضة على دليل إيميريك، كما اشتهر بقدرته على تطويع كتابات قدامى المؤلفين الإسپان حتى تتفق وتتواءم مع الظروف والاستخدامات الإيطالية. والجدير بالذكر أنه رغم وجود قواسم مشتركة من الناحية القانونية بين محاكم التفتيش الإسپانية والإيطالية فإن هناك خلافات بينها فى النواحى المذهبية والقضائية والتنظيمية. فقد جرت العادة فى إسپانيا على وضع ممتلكات المتهم تحت الحراسة بمجرد القبض عليه، أما فى إيطاليا فقد كان الأمر مغايرًا. وتختلف محاكم التفتيش عن محاكم التفتيش الإسپانية فى أمر آخر، فطبقًا للقانون الإسپانى كان المستشارون الملحقون بالمحاكم يستعرضون إجراءات المحاكمة فى سياقها العام بما فى ذلك أسماء الشهود الذين يقيمون الدعوى على المتهم قبل تعبير هؤلاء المستشارين عن رأيهم، فى حين أن المحاكم الإيطالية كانت تحجب أسماء الشهود. ومن الفروق أيضًا أن محاكم التفتيش الإسپانية كانت تعتبر شهادة القاصر لاغية ما دام محاميه غائبًا، فى حين أن محاكم التفتيش الإيطالية لم تر داعيًا لتعيين مثل هذا المحامى. وتدل الممارسات الإيطالية على تعيين محام للدفاع عن المتهم حتى إذا كان هذا المتهم قد اعترف بذنبه. أضف إلى ذلك أن نظام

محاكم التفتيش الإيطالية كان يعتبر تعدد الأزواج نوعًا من المروق والهرطقة، ومن ثم يجب على محاكم التفتيش النظر فيه، فى حين أن محاكم التفتيش الإسپانية تميل إلى استبعاد تعدد الزوجات من دائرة الهرطقة، ولهذا رأت أن محاكمتهم من اختصاص السلطة المدنية والعلمانية.

ورغم أن الدلائل (أى الكتب الإرشادية) الإسپانية إلى محاكم التفتيش كانت كثيرًا ما تطبع فى إيطاليا، فلا أحد يعرف على وجه اليقين إذا كانت محاكم التفتيش الإيطالية استخدمتها أم لا. ودعت جملة عوامل إلى طباعة الدلائل الإسپانية فى إيطاليا، منها تخلف الطباعة فى إسپانيا وتقدمها فى إيطاليا، ويبدو أن الدليل المعروف باسم الريبرتوار كان يوزع فى إيطاليا، بدليل أن رجلين من رجال القانون الإيطاليين قاما بتحريره. فضلًا على أن الطبعات التى أصدرها بيفيا لدليل إيميريك الإسپانى كانت تستخدم على نطاق واسع. وكذلك حظيت كتابات سيمانكاس بمنزلة رفيعة فى روما.

ومن الغرابة بمكان أن ترى بعض الدلائل غير الموثوق بها طريقها إلى النشر فى إيطاليا، فى حين أن بعض الكتابات التى لا شك فى قيمتها بقيت على شكل مخطوطات. فعلى سبيل المثال نجد أن كتاب «تطبيقات» الذى وضعه اثنان من كبار الموظفين فى المكتب المقدس، هما الكاردينال ديزديديو سكاجليا (المتوفى عام ١٦٣٩)، وفرنسيسكو مينا (المتوفى عام ١٦١٢) ذاع فى محاكم التفتيش الإقليمية، ورغم ذلك فإن أعمالهما لم تر طريقها إلى النشر فى حياتهما. ومن أكثر المؤلفين ذيوعًا وشيوعًا بين معاصريهم بينا، وكارينا، وبروسبيرو فاريناكى.

ويمكننا أن نستنتج من تكرار إعادة طبعها أن بعض الأعمال حظيت بالذيوع والانتشار أكثر من سواها فى القرن السابع عشر، مثل دليل بينا، والترسانة المقدسة لماسينى، والبحث لكارينا.

ويؤكد الباحثون أن المؤلفين آنذاك لم يجدوا أدنى غضاضة فى الاقتباس بحرية واستفاضة من أعمال الغير مثل الاقتباس المستفيض الذى لجأ إليه ديزديديو سكاجليا فى كتابه «تطبيقات» فى كتابات عمه ديزديديو، ومن كتاب الترسانة الذى ألفه ماسينى. كما أن كاتبًا من فلورنسا هو چيوفانى باتستا نيرى ترجم مخطوط ديزديديو المكتوب بالعامية إلى اللغة اللاتينية ونسبه إلى نفسه بعد نشره فى فلورنسا عام ١٦٨٥.

وألحق المحقق أومبرتو لوكاتى الذى اضطلع بمهام وظيفته فى كل من بافيا وبياسترا بدليله إلى محاكم التفتيش المنشور فى روما عام ١٥٧٠ ـ عددًا من القضايا الفعلية التى نظرتها محكمة تفتيش بياسترا وآراء المستشارين حولها، ولكنه أورد المتهمين فيها تحت أسماء مستعارة. وأيضًا استمد المحقق قيصر كارينا (المتوفى فى ١٦٥٩ والذى عمل فى محاكم كريمونا العلمانية والدينية) مادة كتابه المهم «مبحث عن محاكم تفتيش المكتب المقدس (المنشور لأول مرة عام ١٦٣١)» من

تجربته فوق منصة القضاء. وهو بحث بالغ الفائدة فى المقارنة بين الإجراءات التى تتخذها المحاكم العلمانية أو المدنية، والإجراءات التى تتبعها محاكم التفتيش وخاصة فيما يتعلق بقضايا السحر الذى تصدت له المحاكم العلمانية ومحاكم التفتيش بكل قوة وحسم. وكذلك تبين التعليقات المستفيضة والشاملة والموثوق بها التى أضافها فرنسيسكو بينا إلى دليل محاكم التفتيش الذى ألفه المحقق إيميريك الفروق بين تعاليم وممارسات هذه المحاكم فى العصرين الوسيط والحديث. ولم تفت بينا أية فرصة لتوضيح ما طرأ على محاكم التفتيش من تطور وتغير منذ وقت إيميريك حتى وقت بينا نفسه. وترجع أهمية الدراسة المقارنة التى أجراها بينا الإسپانى المولد والنشأة، والذى استغرق فى أداء واجباته الكهنوتية فى روما، إلى أنها حجة فى الفروق بين المذاهب والممارسات الإسپانية ونظائرها الإيطالية. ومن الناحية النظرية البحتة، فإن دلائل محاكم التفتيش توضح لنا الإجراءات التى كان ينبغى على هذه المحاكم اتباعها. ولكن النظرية فى أحوال كثيرة كانت شيئًا يختلف عن الممارسة الواقعية. فضلًا على أن هذه الدلائل تضاربت وتناقضت فى بعض النقاط كما اختلف رجال القانون فيما بينهم فى الرأى.

ومن الأمور الخلافية التى كانت موضع جدال رجال القانون التساؤلات الآتية: إذا تقدم شخص من تلقاء نفسه إلى محكمة التفتيش ليعترف أمامها بذنبه دون أن تقوم باستدعائه، فهل يحق للمحقق النظر وحده فى أمره دون أخذ رأى الأسقف؟ وهل يمكن للكاثوليك أن يتناقشوا مع المهرطقين؟ وهل يمكن إرغام القاضى المدنى أو العلمانى على تنفيذ الحكم الذى يصدره المكتب المقدس إذا لم يكن قد اطلع بنفسه على محاضر المحاكمة؟ وإذا ثابت متهمة بالسحر ورجعت عن ضلالها، فهل يصح تسليمها إلى الذراع العلمانية لتنفيذ الحكم الصادر ضدها؟. وفى مبحثه يخبرنا الكاردينال فرنسيسكو أنيرى عن قائمة طويلة من الفقهاء المتبحرين فى قوانين محاكم التفتيش الذين يذهبون إلى أن السحرة التائبين لا يجوز تسليمهم إلى الذراع العلمانية لتوقيع العقاب عليهم. غير أن البابا جريجورى الخامس عشر (١٦٢١ ـ ١٦٢٢) اعترض على هذا الرأى فى بحث نشره عام ١٦٢٣.

وتشير الدلائل إلى محاكم التفتيش التى بقيت على مر الزمن على أن مؤلفيها يوجهون الانتقادات إلى بعضهم البعض. فالمؤلف بينا على سبيل المثال يصف فى تحليله للآراء التى يطرحها كاميلو كامبيجى بشأن سلطة الأسقف وصلاحية المحقق بأنها آراء تدعو إلى التشويش والبلبلة. فضلًا على أنه فى موضع آخر يرفض رفضًا باتًّا الآراء التى يتضمنها كتاب «الريبرتوار» والذى يذهب إلى أنه يمكن للعقوبة البدنية أن تكون بديلًا عن الغرامة فى حالة عجز الشخص المسىء عن

دفعها. ثم إنه يعبر عن عدم موافقته على قسوة الأحكام الصادرة ضد المتهمين. والجدير بالذكر أن كلًّا من بينا وكارينا رفضا رأى أنتونيوس ديانا القائل بأنه يمكن لمحكمة التفتيش إرغام الشاهد على الشهادة ضد نفسه؛ لأن مثل هذه الشهادة تتعارض مع القانون الطبيعى.

ومن الجلى أن محاكم التفتيش كما أسلفنا لم تعتمد فى أحكامها وتفسيرها للقانون على مصدر واحد، فقد تعددت هذه المصادر بتعدد الدلائل المنشورة، رغم أن عددًا من هذه الدلائل حظى بتقدير السلطات الدينية، مثل دليل بينا ودليل سيمانكاس ورغم تكرار نشر دليلى ماسينى وكارينا فى وقت لاحق، وذيوع مخطوطة «التطبيق» التى ألفها دزديديو سكاجليا، فيعنى هذا أن المحققين الطليان كانوا على راحتهم تمامًا فى اختيار المرجع القانونى الذى يستندون إليه متجاهلين ما فى هذه المراجع المختلفة من تضارب وخلاف على الكثير من النقاط.

وتلقى المراسلات والخطابات التى تبادلتها السلطة الكنسية الرومانية مع المحاكم المحلية والمحققين ضوءًا غامرًا على الممارسات الفعلية لهذه المحاكم بعيدًا عن التنظير الذى لا يطبق على أرض الواقع. وتشتمل الوثائق المحفوظة فى كلية ترينيتى بدبلن على أوراق خاصة بعدد من محاكم التفتيش، مثل بولونيا وموديا وأودين ومالطا وفلورنسا، نستدل منها على أنه كان لزامًا على كل محقق جديد يتسلم مهام وظيفته أن يطلع على سجل وظيفته وعلى الأسلوب الذى ينبغى عليه اتباعه فى أداء مهامها عن طريق دراسة أرشيف المراسلات الخاصة بمحكمته. فعلى سبيل المثال عندما تم تعيين المونسيجنور ريكولو عام ١٦٣٣ كاهنًا فى المكتب المقدس فى ناپولى، تلقى التعليمات الآتية من رؤسائه: «عليك القيام بفحص الخطابات التى سطرها المجمع المقدس لمن سبقوك فى شغل الوظيفة، حتى تدرك تمامًا كيف كانت المسائل تعالج فى الماضى، والتى سوف ترشدك عندما تقابلك أمور مماثلة فى المستقبل».

هذه المراسلات توفر للباحث فى محاكم التفتيش بصيرة نافذة فى أسلوب عملها على الطبيعة وليس كما هو وارد فى بطون كتب القانون. لقد أفردت الكتابات القانونية آلاف الصفحات لموضوع استجواب المحققين للمتهمين. ولكن هذه الصفحات على كثرتها تعجز عن تصوير إجراءات الاستجواب بالدقة نفسها التى نستشفها من المراسلات المشار إليها. فهناك خطاب على جانب كبير من الأهمية يبين طريقة اختيار المدافعين عن المتهم. فقد كتب المجمع الأعلى إلى محقق محكمة تفتيش موديا بتاريخ ٧ مارس ١٦٢٦ يبلغه بما يلى: «جرت عادة المحكمة على السماح للمتهم باختيار ثلاثة محامين للدفاع عنه بحيث يوافق المحقق على أحدهم».

وهناك فرق جوهرى بين المراسلات والدلائل القانونية الخاصة بمحاكم التفتيش، فهذه الدلائل تؤكد على أن المحقق معصوم من الخطأ ولا يأتيه الباطل من خلف أو قدام، فى حين أن المراسلات اليومية بين روما والمحققين ترسم صورة أقل إشراقًا. فكثيرًا ما نرى روما تنحى باللائمة فى تعليماتها إلى الموظفين المحليين فى محاكم التفتيش، وتعبر عن خيبة أملها إزاءهم بسبب تقاعسهم وعدم مبالاتهم. وتحفظ الوثائق سلسلة من الخطابات والرسائل الواردة من روما إلى موظفى محكمة التفتيش فى بولونيا فى عقد السبعينيات من القرن السادس عشر تحثهم على إظهار المزيد من التحمس لعملهم والاهتمام به. وبينت إحدى الوثائق لوم أحد المحققين وتقريعه لترك مقر عمله بدون إذن، وكذلك لتعيينه فى سلك الإكليروس موظفًا سبقت إدانته. وهناك خطابات أخرى تطلب منه بذل المزيد من الجهد والنشاط وعدم الاشتراك فى الدسائس والمؤامرات وأن يتحمل المسؤولية بنفسه ولا يلقيها على كاهل الموظفين الأدنى منه مرتبة. وكذلك توبخ روما محقق فلورنسا لأنه عين رجلًا أميًّا وسيئ السمعة كراعى كنيسة فى پييترا ساتا. كما أنها تقرع محقق محكمة أودين وتذكره بأنه تأخر لعدة شهور فى تبليغها بأخبار محكمته.

وتحتفظ مكتبة الڤاتيكان بالعديد من الرسائل والخطابات التى تعود إلى الفترة من ١٦٢٦ إلى ١٦٢٨ وهى تقع فى ثلاثة مجلدات ضخمة. وتدل هذه الرسائل على مدى الاضطراب الذى تعرضت له المحاكم الإقليمية النائية وعدم اتباعها الإجراءات القضائية السليمة. وكذلك تحتفظ مكتبة أمبروزيانا بنحو ستين ألف رسالة من شأنها أن تلقى الضوء على نشاط محاكم التفتيش فى مدينة ميلانو. فضلًا على ما فى أديرة الرهبان الدومنيكان والفرنسيسكان من وثائق مطبوعة ومخطوطات تلقى الضوء على أنشطة محاكم التفتيش. وترجع أهمية بعض هذه الرسائل إلى أنها تكشف عن تعيين وطرد المحققين فى الفترة من ١٥٠٨ حتى عام ١٥٥٣، كما توضح لنا الأديرة التى كانت محاكم التفتيش تعقد جلساتها فيها.

وتدل الوثائق التى وصلت إلينا على أن بعض الرهبان كانوا نهبًا مقسمًا بين أداء واجباتهم الخاصة بالرهبنة وبين القيام بأعمالهم كمحققين. فنحن نطالع فى خطاب يرجع تاريخه إلى عام ١٥٤٩ اضطرار محاكم التفتيش إلى نقل أحد سجنائها إلى بولونيا؛ لأن المحقق المختص كان مشغولًا بإلقاء محاضراته الدينية فى الدير. ومن ثم لم يكن من السهل عليه الانتقال للتحقيق مع المتهمين فى فيرارا. وكذلك نطالع مرسومًا يعود إلى عام ١٥٨٤ يسعى فيه المجمع الرومانى إلى وضع حد لتأخير المحققين المزمن فى مباشرة أعمالهم وغيابهم المتكرر عن مكان العمل، الأمر الذى اضطر هذا المجمع إلى الحد من أسفارهم ومن تغيبهم، وأمرهم بعدم مغادرة العمل إلا بإذن مسبق.

وفى خطاب يعود تاريخه إلى عام ١٦١٣ نجد كاردينال ميلانو يمنع محقق بولونيا من الاستماع إلى اعترافات الراهبات فى الأديرة المجاورة أمامه؛ لأن هذا خارج نطاق عمله.

وتعتبر التعليمات التى أصدرها الكرسى الباباوى سواء كانت مطبوعة أو مخطوطة فى شكل مراسيم، من أهم مصادر المعلومات فيما يتعلق بالتشريعات المنظمة لسير العمل فى محاكم التفتيش، مثل التعليمات الصادرة قبل عام ١٦٢٤ حول محاكمات السحرة. وأيضًا تعتبر المراسيم الصادرة عن الاجتماعات الدورية الأسبوعية فى روما بما تتضمنه من محاضر وقرارات من أهم المصادر التى تلقى الضوء على سير العمل فى محاكم التفتيش، فالكثير من هذه الوثائق يعكس موقف المكتب المقدس من المحاكمات الجارية، ويكشف عن فحوى وطبيعة رسائل السلطة الدينية الأعلى إلى محاكم التفتيش فى الأقاليم. وتقع هذه المراسيم فى مائتين وخمسين مجلدًا. وهذه الوثائق تغطى الفترة من ١٥٤٦ إلى ١٦٨٢ وهى لا تزال محفوظة فى المكتب المقدس فى روما بعيدًا عن فضول الباحثين والدارسين باستثناء قلة ضئيلة منهم. وإلى جانب ذلك هناك مجموعة أقل من الوثائق لا تزال موجودة فى مكتبتى الڤاتيكان وكاسانتيس.

أضف إلى ذلك أن كتابات المعاصرين لمحاكم التفتيش تزيد من معرفتنا بها رغم كل ما يشوبها من أوجه القصور. وتعطينا مثل هذه الكتابات صورة عن الملاحقة المحمومة للمهرطقين والمجدفين فى بولونيا فى باكورة عشرينيات القرن السابع عشر. وكذلك تعتبر أوصاف «الأعمال الإيمانية» مصدرًا مهمًّا من مصادر معرفتنا بمحاكم التفتيش. حتى أقوال وكتابات القساوسة الذين رافقوا المحكوم عليهم بالإعدام حتى آخر لحظة فى حياتهم من أجل حثهم على التوبة والاستغفار قمينة بأن تضيف إلى معلومات الدارسين عن محاكم التفتيش. وحتى عندما اشتبك القضاة المدنيون فى صراعهم مع المحققين والمكتب المقدس، أثرى ذلك معرفتنا بمحاكم التفتيش ونحن نطالع مثل هذه المعلومات النافعة فى الأرشيف الخاص بالقضاة المدنيين فى مدينة البندقية، كما أن الدارسين يفيدون من الوثائق الخاصة بمدينة لوكا التى منعت محاكم التفتيش من دخول أراضيها.

دراسة إحصائية عن محاكم التفتيش الإيطالية

فى الفترة من القرن السادس عشر حتى الثامن عشر

من نافلة القول أن محاكم التفتيش الإيطالية والفرنسية لم تحظ من جانب الدارسين بالاهتمام نفسه الذى حظيت به محاكم التفتيش الإسپانية. ويرجع هذا إلى عدة أسباب لعل أهمها اكتشاف ملخصات فى كل القضايا المنظورة أمام محاكم التفتيش الإسپانية وعددها نحو أربعة وأربعين

ألف قضية فى الفترة من ١٥٤٠ حتى ١٧٠٠، الأمر الذى أتاح للباحثين والدارسين فرصة ذهبية لتصنيفها والتوفر على دراستها، فى حين أن محاكم التفتيش الإيطالية مبعثرة للغاية فى أيرلندا وبلچيكا وروما، لدرجة أن روما لا تحتفظ إلا بجانب ضئيل من الوثائق الأصلية. ولا غرو فقد عمل ناپليون فى وثائق المكتب المقدس نهبًا وسلبًا. كما أن محاكم التفتيش المحلية فى كل من فلورنسا وميلانو وپاليرمو تعرضت لأعمال الشغب.

ورغم هذا فليس هناك ما يدعو الباحثين إلى التشاؤم؛ حيث إن روما وأجزاء كثيرة من إيطاليا لا تزال تحتفظ بالكثير من الوثائق. وقد تمكن الباحثون فى موضوع الانشقاق الدينى فى الكنيسة الكاثوليكية فى إيطاليا فى القرنين السادس عشر والسابع عشر من التوفر باستفاضة على دراسة الوثائق الموجودة فى بولونيا والبندقية ومودينا وأودين والاستفادة منها. كما أماط الباحثون النقاب عن كثير من السجلات الخاصة بمحاكم التفتيش فى كل من سيينا وپيزا وفلورنسا وريجيو. ولكن هذه الوثائق لم ترق فى وفرتها إلى ما تضمنته الملفات الإسپانية. ومن دلائل هذا القصور أن بولونيا مثلًا تحتفظ بكثير من المراسلات الخاصة بمحاكم التفتيش، ولكنها تكاد تخلو من محاضر المحاكمات، فى حين أن مودينا تحتفظ بعدد كبير من المحاكمات غير المنظمة أو المفهرسة. ورغم هذا فإنه من حسن الحظ أن بقيت ملفات عدد ضئيل من محاكم التفتيش الإيطالية سليمة وكاملة ومفهرسة فهرسة جيدة. أكثر هذه الملفات وأهمها موجود فى سانت أوفيزيو فى البندقية التى تحتوى على مائة وخمسين ملفًا للمحاكمات، ألحق بها فهرس مخطوط يشمل حالات نحو ٣٦٠٠ متهم فى الفترة من ١٥٢٧ حتى ١٧٩٤. فضلًا على أن محكمتى أكويليا ـ وكونكورديا تحتفظان بسجلات ووثائق كاملة وسليمة تغطى الفترة من ١٥٥٧ حتى ١٧٨٦ تشمل حالات ٢١٠٠ متهم. وفى جنوب شبه الجزيرة الإيطالية سمح المكتب المقدس فى ناپولى للدارسين بالاطلاع على كنوزها منذ عام ١٩٧٠. وهناك نجد فهرسًا حديثًا يضم ثلاث آلاف حالة تقريبًا فى الفترة من ١٥٦٤ حتى ١٧٨٠. وهناك كذلك جزيرة صقلية التى أعادت تنظيم محكمة التفتيش فيها بعد أن نجح الإسپان فى الاستيلاء عليها وضمها إلى أراجون، واستمرت هذه المحكمة فى حفظ سلسلة تكاد أن تكون كاملة فى ملخصات القضايا المنظورة بعد عام ١٥٣٧. وهى تتناول حالات نحو ٣٢٠٠ شخص قدموا إلى المحاكمة أو أدينوا فى الفترة من ١٥٤٠ حتى ١٧٠٠. وجميع هذه المحاكم تقدم لنا نحو ١٢ ألف قضية تم نظرها فى أكثر من مائتين وخمسين عامًا.

لم تكن محكمة تفتيش صقلية بطبيعة الحال محكمة إيطالية. ولهذا لم يكن من الغريب أن تختلف فى نظامها عن سائر المحاكم فى إيطاليا. ولكن محكمة تفتيش البندقية اختلفت عنها رغم كونها

محكمة إيطالية. ومن مظاهر اختلافها أنها اشترطت أن يكون تعيين أعضائها من أهل هذه المدينة. وثمة فرق آخر مهم يتلخص فى أن المحاكم المدنية (أو العلمانية) فى البندقية رفضت الاعتراف بأى اتهام أو أية شهادة صادرة عن أية محاكم خارج نطاق جمهورية البندقية. كما أنها رفضت فرض الحظر على ممتلكات المهرطقين المدانين. ولعل أهم فرق ميز محكمة تفتيش البندقية عن غيرها من محاكم التفتيش الإيطالية يتمثل فى أن المحاكم العلمانية نافست محاكم التفتيش فى ممارسة صلاحيتها فى نظر الكثير من القضايا الخاصة بتعدد الأزواج والتجديف والشهادة الزور إلى جانب شبهة الاشتغال بالسحر.

وعلى أية حال فلا مناص من الاعتراف بأن الصراع بين محاكم التفتيش والمحاكم المدنية فى إيطاليا لم يقتصر على جمهورية البندقية، فكثيرًا ما كان حكام إيطاليا المدنيون يعرقلون أعمال محاكم التفتيش، والجدير بالذكر أن ناپولى التى كانت إسپانيا تراقب عن كثب مجريات الأمور فيها لرصد الامتيازات الباباوية، حدثت فيها أحداث شغب عندما أنشئت محكمة تفتيش فيها عام ١٥٤٧. ولكن محاكم التفتيش كانت بطبيعة الحال فى أوج سطوتها فى المناطق التابعة للكنيسة الكاثوليكية.

بلغ نشاط محاكم التفتيش فى أكويليا ـ كونكورديا وناپولى والبندقية عنفوانه فى أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر، كما أنها بلغت ذروة نشاطها بالتحديد فى الفترة من ١٥٨٠ حتى ١٦١٠، أما فى ناپولى فقد بلغت هذه المحاكم ذروة نشاطها فى عقد التسعينيات من القرن السادس عشر، حيث قدم أكثر من أربعمائة متهم إلى المحاكمة أعقبه تقديم أكثر من ثلاثمائة متهم فى الفترة من ١٦٠١ إلى ١٦١٠. أما محاكم التفتيش فى أكويليا كونكورديا فبلغت ذروة نشاطها فى الفترة من ١٦٠١ حتى ١٦١٠؛ حيث قدمت ٣٨١ متهمًا إلى المحاكمة، ثم أعقبها فترة أخرى تمور بالنشاط فى عقد التسعينيات من القرن السادس عشر حتى قدم ٢٨٢ متهمًا إلى المحاكمة.

والجدير بالذكر أن فهرس محاكم التفتيش التزم الصمت فى الفترة من ١٥٩٣ حتى ١٦١٦ باستثناء عام ١٦١٠ الذى شاهد نشاطًا ملحوظًا من جانب هذه المحاكم. كما أن نشاطها بلغ ذروته فى عقد الثمانينيات من القرن السادس عشر؛ حيث بلغ عدد المقدمين إلى المحاكمة أكثر من ٤٤٠ شخصًا. وكذلك ازداد نشاطها بصورة واضحة فى عامى ١٥٩١ ـ ١٥٩٢، وعام ١٦١٠.

ونلاحظ وجود تفاوت شديد فى عدد المقدمين إلى محاكم التفتيش الآنفة الذكر بالإضافة إلى محكمة تفتيش صقلية. ففى البندقية انخفضت أعداد المقدمين إلى محاكم التفتيش بعد عام ١٦٢٠، فبعد أن كان متوسط عدد المقدمين إلى المحاكمة يصل سنويًّا إلى ٣٣ شخصًا فى الفترة من ١٥٤٧

إلى ١٦٣٠، نراه ينخفض إلى ١٥ شخصًا فى الفترة من ١٦٣١ حتى ١٧٢٠. والانخفاض الملحوظ نفسه حدث فى فريولى؛ حيث انخفض متوسط المحاكمين من ٢٥ حالة سنويًّا فى الفترة من ١٥٨٠ إلى ١٦١٥ حتى وصل إلى عشرة أشخاص فقط فى الفترة من ١٦١٥ حتى ١٧٠٠. وأيضًا انخفض عدد المحاكمين سنويًّا من ٣١ فى الفترة من ١٥٦٤ حتى ١٦٢٠ إلى أربعة عشر شخصًا فى الفترة من ١٦٢١ حتى ١٧٠٠. أما فى صقلية فقد انخفض عدد المحاكمين سنويًّا من ٣٣ شخصًا فى الفترة من ١٥٦٠ حتى ١٦١٤ إلى أربعة عشر شخصًا فى الفترة من ١٦١٥ حتى ١٧٠٠. وفى عام ١٥٤٢ ركزت محاكم التفتيش فى جنوب ووسط إيطاليا على التصدى لخطر انتشار المذهب البروتستانتى. وأيضًا انصرفت هذه المحاكم حتى عقد الثمانينيات من القرن الثامن عشر إلى محاربة هذا المذهب. وتدل سجلات البندقية على أن المكتب المقدس هناك حاكم أكثر من ٧٠٠ بروتستانتى خلال الفترة من ١٥٤٧ إلى ١٥٨٢.

ويوضح الجدول التالى عدد وطبيعة وأماكن الأحكام الصادرة من محاكم التفتيش فى الفترة من ١٥٨٠ حتى ١٥٨٢:

جدول (١)

المنطقة	البروتستانتية	الشعوذة	السحر	التجديف	المادية	المعارضة للمكتب المقدس	متنوعات	المجموع
جمهورية الڤاتيكان	٥٩	٩	٢	١	٦	٤	٤	٨٥
دوقية ميلانو	١٥	٤	١٠	٣	–	١	٢	٣٥
پيدمونت وچنوه	١٥	–	٧	١	–	١	–	٢٤
دوقيات بو	١٠	١٦	–	٦	١	٣	٥	٤١
توسكانيا	١	٦	–	–	–	–	١	٨
الدول التابعة للبابا	١١	٥	١	–	–	١	١	١٩
مملكة ناپولى	١	٧	–	–	١	–	٤	١٣
المجموع الكلى	**١١٢**	**٤٧**	**٢٠**	**١١**	**٨**	**١٠**	**١٧**	**٢٢٥**

جدول (٢) محكمة تفتيش البندقية

وفيما يلى جدول بأنشطة محكمة تفتيش البندقية فى الفترات المبينة:

نـــوع الجريمـــة	الفترة ١٥٤٧ ـ ١٥٨٥	١٥٨٦ ـ ١٦٣٠	١٦٣١ ـ ١٧٢٠	١٧٢١ ـ ١٧٩٤	المجموع
اللوثرية (البروتستانتية)	٧١٧	١٠٩	٧٧	٢	٩٠٥
رفض العماد	٣٧	ـ	١	ـ	٣٨
التهويد	٣٤	١٦	٢٨	ـ	٧٨
اعتناق الإسلام	١٠	٢٧	٤٢	١	٨٠
المذهب الكالڤينى المتشدد	١٣	١٨	٢٩	١	٦٠
اعتناق الأرثوذكسية اليونانية	٣	٨	١١	ـ	٢٢
الهرطقة عمومًا	٦٨	٢٧	٦	١	١٠٢
المادية ـ الإلحاد	١	٤	١٤	٧	٢٦
الردة عن المسيحية	١٥	١٧	١٢	ـ	٤٤
دعاوى باطلة	٦٢	٢٦	١٠٧	١٠٥	٣٠٠
كتب ممنوعة	٩٣	٤٨	٤٠	ـ	١٨١
أكل لحوم محظورة	٢٣	١٢	١٦	٥	٥٦
التجديف	١٧	٤١	٦١	١٠	١٢٩
انتهاك المقدسات	٩	١٢	١٠٦	٩	١٣٦
تعدد الزوجات	٣	٧	١٢	ـ	٢٢
مصاحبة المحظيات (الجوارى)	٧	٥	٤	ـ	١٦
الزنا	٣	٧	ـ	ـ	١٠
اللواط	٥	٥	٥	١	١٦
معاكسات جنسية	٣	٢٢	٧٢	٢٣	١٢٠
السحر	٥٩	٣١٩	٦٤١	٢٢	١٠٤١
الإساءة إلى المكتب المقدس	١٠	٨	٦	١	٢٥
ادعاء القداسة	ـ	١	٥	١	٧
إقامة قداديس غير مشروعة	٢	٤	١٤	٨	٢٨
الشهادة الزور	١٤	٧	٤	ـ	٢٥
متنوعات	٢١	٦٦	٣١	٧	١٢٥
المجموع	**١٢٢٩**	**٨١٦**	**١٣٤٤**	**٢٠٣**	**٣٥٩٢**
المتوسط السنوى	**٣٢**	**٣٥**	**١٥**	**٣**	**١٤**

جدول (٣) محكمة تفتيش فريوليا

نـــوع الجريمـــة	١٥٥٧ - ١٥٩٥	١٥٩٦ - ١٦١٠	١٦١١ - ١٦٧٠	١٦٧١ - ١٧٨٠	المجموع
الهرطقة وشبهة الهرطقة	٢٠٠	٦٤	٣٧	٣٣	٣٣٤
التهويد	١	-	٣	١	٥
دعاوى باطلة	٣٤	٤٥	٨٩	٨٩	٢٥٧
انتهاك المقدسات	١	٤	١٢	١٢	٢٩
أكل اللحوم المحظورة	٦٦	١٥٣	٤٠	١٠	٢٦٩
كتب ممنوعة	٧	٤٦	١٢٧	١٣	١٩٣
الردة عن المسيحية	-	-	٣	٧	١٠
الإلحاد	-	-	-	٣	٣
التجديف	٤	١١	٣١	٣٠	٧٦
تعدد الزوجات	١	-	١٢	١	١٤
مضاجعة المحظيات (الحريم)	٢	١	-	-	٣
معاكسات جنسية	١	١	٤٧	٦٢	١١١
سحر	٤٥	٢٥٦	٣١٧	١٩٦	٨١٤
الإساءة إلى المكتب المقدس	١	١٣	٨	٦	٢٨
ادعاء القداسة	-	-	٨	١	٩
إقامة قداديس غير مشروعة	-	-	١	١	٢
الشهادة الزور	-	-	٢	-	٢
متنوعات	١١	٥	١٣	١٠	٣٩
اللوثرية	-	٥	٥٦	٥٠	١١١
الكالڤينية	-	١	٣١	٣٠	٦٢
الإسلام	-	٤	٣٠	٢	٣٦
اتباع الأرثوذكسية اليونانية	-	-	٢٦	١٧	٤٣
التحول إلى أديان أخرى	-	-	٢	١	٣
المجموع	٣٧٤	٦٠٩	٨٩٥	٥٧٥	٢٤٥٣
المتوسط السنوى	١٠	٤٣	١٥	٥	١١

obeikandl.com

جدول (٤) محكمة تفتيش ناپولى

نـــوع الجريمـــة	١٥٦٤ - ١٥٩٠	١٥٩١ - ١٦٢٠	١٦٢١ - ١٧٠٠	١٧٠١ - ١٧٤٠	المجموع
البروتستانتية	١٩	١٨	٢٦	١	٦٤
التهويد	٤١	٨	٢٠	-	٦٩
الإسلام	١٢٦	٦٧	١٣	-	٢٠٦
الإلحاد	٤	٨	١١	١	٢٤
دعاوى باطلة	٣٨	٨٦	٥٠	٦	١٨٠
كتب محظورة	٧	٩	١٥	-	٣١
التجديف	١٥	٣٢	٤٩	٦	١٠٢
انتهاك المقدسات	٢٧	٣٠	٣٩	١٨	١١٤
الحنث بالعهد	٥٠	٤٩	٦٣	١٦	١٧٨
تعدد الزوجات	٩	٧٣	١٦٩	٣٨	٢٨٩
معاشرة المحظيات والجوارى	٧	٧	٢	١	١٧
السحر	١٧٨	٤٩٨	٣٨٧	٦٤	١١٢٧
الإساءة إلى القديسين والأماكن المقدسة	١١	٦	٥	١٦	٣٨
الإساءة إلى المكتب المقدس	١٦	٣٩	٤	٢	٦١
التجارة ببقايا القديسين وصكوك الغفران المزيفة	٢	١٢	١٨	٥	٣٧
الشهادة الزور	٣٩	٤٣	١٤٦	١٣	٢٤١
التصالح من البروتستانت الأجانب	٩٨	٣	٨	-	١٠٩
تحول المسلمين إلى المسيحية	-	٩	-	-	٩
متنوعات	٤٨	٢٤	٦١	٩	١٤٢
المجموع	٧٣٥	١٠٢١	١٠٨٦	١٩٦	٣٠٣٨
المتوسط السنوى	٢٨	٣٥	١٤	٥	١٧

obeikandl.com

جدول (٥) محكمة تفتيش جزيرة صقلية

إحصائيات بالمحاكمات فى الفترة من ١٥٦٠ حتى ١٧٠٠

نوع الجريمة	١٥٦٠ ـ ١٦١٤	١٦١٥ ـ ١٧٠٠
التهويد	٨	ـ
التحول إلى الإسلام	٤٧١	٢٦١
اللوثرية	١٣٨	٤٥
المتصوفة (الإمبرادو)	١	١٥
دعاوى باطلة	٥٣١	٢٣٠
تعدد الزوجات	١٦٤	١٧٢
المعاكسات الجنسية	٥٣	٦١
الإساءة للمكتب المقدس	١٥٧	٧٢
الإيمان بالخزعبلات	١٤٦	٣١٠
متنوعات	٨٨	٦٢
المجموع	**١٧٥٧**	**١٢٢٨**
المتوسط السنوى	**٣٣**	**١٤**

والجدير بالذكر أن هذا الجدول الأخير يختلف عن الجداول التى سبقته فى أنه يحصى عدد المحاكمات التى تشمل فى العادة أكثر من متهم واحد، فى حين أن الجداول السابقة تحصى عدد الأفراد المتهمين، فضلًا على أن هناك إحصائيات أخرى بالحالات التى تكون فيها التهم الموجهة إلى المذنبين تهمًا فرعية أو ثانوية، وليست التهم الأصلية، وفيما يلى حصر لها نورده على هيئة ملاحق للجداول الآنفة الذكر:

ملحق للجدول (١) الخاص بمحاكم تفتيش البندقية

التهم الفرعية	١٥٤٧ - ١٥٨٥	١٥٨٦ - ١٦٣٠	١٦٣١ - ١٧٢٠	١٧٢١ - ١٧٩٤	المجموع
كتب ممنوعة	٩	٢	١	-	١٢
التجديف	٢	٤	٥	-	١١
المذهب اللوثرى (البروتستانتى)	٥	١	١	-	٧
السحر	١	٢	٤	-	٧
انتهاك المقدسات	٢	١	١٨	-	٢١
اللواط	١	-	١	-	٢
معاكسات جنسية	-	١	٢	١	٤
هرطقات أخرى غير مهمة	٢	١	١	-	٤
جرائم جنسية أخرى	٤	٢	-	-	٦
جرائم متنوعة	٨	٩	٤	-	٢١
المجموع	**٣٤**	**٢٣**	**٣٧**	**١**	**٩٥**

ملحق للجدول (٢) الخاص بمحاكم تفتيش فريوليا

التهم الفرعية	١٥٥٧ - ١٥٩٥	١٥٩٦ - ١٦١٠	١٦١١ - ١٦٧٠	١٦٧١ - ١٧٨٦	المجموع
الهرطقة وشبهة الهرطقة	١	١	٢	١	٥
دعاوى باطلة	٥	١	٤	٧	١٧
لحوم محظورة	١٢	٧	٤	٤	٢٧
كتب ممنوعة	٩	٣	٩	٨	٢٩
السحر	٦	١٥	١٢	١٤	٤٧
التجديف	١	٤	٤	٤	١٣
انتهاك المقدسات	-	٤	١٥	٢٥	٤٤
متنوعات	١	-	٨	٣	١٢
المجموع	**٣٥**	**٣٥**	**٥٨**	**٦٦**	**١٩٤**

ملحق للجدول رقم (٣) الخاص بمحاكم تفتيش ناپولى

التهم الفرعية	١٥٦٤ - ١٥٩٠	١٥٩١ - ١٦٢٠	١٦٢١ - ١٧٠٠	١٧٠١ - ١٧٤٠	المجموع
البروتستانتية	٦	٢	-	-	٨
التهويد	-	١	-	-	١
اعتناق الإسلام	٣	-	-	-	٣
دعاوى باطلة	٤	١٨	١١	٣	٣٦
كتب ممنوعة	-	٢	٤	٢	٨
التجديف	١٨	٢٠	٥	٣	٤٦
انتهاك المقدسات	٨	٤	٢	-	١٤
الحنث بالعهود	٢١	١٠	٤	-	٣٥
تعدد الزوجات	١	-	١	-	٢
معاشرة المحظيات والجوارى	٤	١	٢	-	٧
السحر	١٢	٢٤	٢٣	٦	٦٥
الإساءة للقديسين والأماكن المقدسة	٤	٨	١	٣	١٦
الإساءة إلى المكتب المقدس	٢	٨	-	-	١
متنوعات	١	١٣	-	-	١٤
المجموع	**٨٤**	**١١١**	**٥٣**	**١٧**	**٢٦٥**

نظام العمل فى محاكم التفتيش الإيطالية

بعد إعادة تنظيم محاكم التفتيش فى عام ١٥٤٢، أضيفت محاكم جديدة إلى المحاكم القديمة. وبمرور الزمن تحولت بعض الأبرشيات المحلية إلى محاكم تفتيش تتمتع بجميع الصلاحيات، مثل محكمة تفتيش بارما التى استحدثت عام ١٥٨٨، وديجيو إميليا، وموديا عام ١٥٩٨ علمًا بأن هاتين المحكمتين قبل إنشائهما كانتا تتبعان مدينتى بياسنزا وفيرارا. واتخذت محاكم التفتيش من أديرة الدومنيكان والفرنسيسكان مقرًّا لانعقادها، وإذا لم يكن مقر انعقاد هذه المحاكم صالحًا وأراد الأسقف حضور جلساتها بنفسه فقد كان المحققون نزولًا عند رغبته يجتمعون فى قصر الأسقفية إذا كانت مشيئته كذلك. وفى مدن فينيتو كانت محاكم التفتيش تجتمع فى كنائسها المتعددة. وفى بادئ الأمر كان سن المحققين لا يقل عن الأربعين، ولكن البابا كان من صلاحيته أن يتجاوز عن هذا

الشرط. وكان من المفترض أن يكون المحقق حاصلًا على شهادتين فى اللاهوت والقانون، وحيث إن الجمع بين دراستى اللاهوت والقانون لم يكن متاحًا فى كثير من الأحيان، احتدم الجدل حول أسبقية أو أفضلية كلٍّ من اللاهوت والقانون على الآخر عند تعيين المحقق فى هذه الوظيفة. وتبين أن معظم المحققين المعينين فى محاكم التفتيش الإيطالية من دارسى اللاهوت، فى حين أن معظم المحققين فى إسپانيا كانوا من دارسى القانون.

وتنص المراسلات الرسمية التى أصدرها كرادلة المجمع الرومانى على عدم تدخل رئيس الدير؛ حيث يعقد المحققون جلساتهم فى أى من شؤونهم. وفى الوقت نفسه صدرت التعليمات إلى المحققين بضرورة الالتزام بقواعد طائفتهم، وألا يعتبروا أنفسهم مستثنين من الضوابط والقواعد العامة التى تحكم الطائفة التى ينتمون إليها، وتعين على كل محقق أن يرفع تقريرًا سنويًّا إلى رئاسته الدينية فى روما يصف نشاطه فى ملاحقة المهرطقين والمحاكمات التى يعقدها لهم، وسبب رفع الدعاوى أو عدم رفعها ضدهم، بالإضافة إلى أداء المحقق لواجباته اليومية تعين عليه أن يرفع إلى روما تقريرًا مفصلًا عن دخل محكمة التفتيش ومصروفاتها. وعندما رأى المحقق فى محكمة تفتيش أكويليا ـ وكونكورديا أنه بحاجة إلى الاحتفاظ بحصان لاستخدامه فى أسفاره المتكررة تعين عليه تبرير هذا أمام كرادلة المكتب المقدس.

وبالإضافة إلى ذلك تعين على المحققين مراقبة الزوار الأجانب ومنح الإيطاليين تصاريح للسماح لهم بالسفر إلى البلاد البروتستانتية، فضلًا على أن المحققين كانوا مسؤولين عن فحص البضائع فى الجمارك لإجهاض أية محاولة لتهريب الكتب المهرطقة. وإلى جانب هذا تعين عليهم تنظيم حياة اليهود والبت فى التماساتهم للاستعانة بالمسيحيين فى قضاء بعض حوائجهم المنزلية. وكذلك أسند إليهم الإشراف على بناء المعابد اليهودية حتى لا تكون سببًا فى إزعاج المصلين فى الكنائس الكاثوليكية، وأيضًا اضطلع المحققون بمنع المسيحيين من حضور الطقوس الدينية اليهودية مثل الختان والزفاف. وقد دعا انشغالهم الدائم ووقتهم المشحون بالعمل متهمًا اسمه جيوم بوستيل إلى أن يشكو من أن المحققين ليس لديهم وقت للالتفات إلى سماع أقواله، وكان أحد القساوسة يساعد المحقق فى أداء واجبات وظيفته، ويحل محله أثناء غيابه ويؤدى جانبًا من وظيفته القضائية. ورغم أن المحقق هو الذى يعين هذا الكاهن، فإنه كان يعتبر مفوضًا من قبل الكرسى الباباوى على أساس أن المجمع الأعلى يعتمد تعيين المحقق له. وأيضًا استعان المحقق فى عمله بعدد من الموظفين الأقل شأنًا وأهمية، يختارهم من القساوسة المحليين لتمثيل محكمة التفتيش الرئيسية فى القرى والنجوع والمدن الصغيرة التابعة لها، وكان دورهم فى التحقيق مقصورًا على الاستجواب المبدئى للمقدمين إلى المحاكمة.

وبالرغم من أن المكتب المقدس فى روما لا يسمح لأحد بالاطلاع على الوثائق التى يحتفظ بها، فإن الذى يعوض عن ذلك النقص وفرة عدد الدلائل المطبوعة الخاصة بمحاكم التفتيش والتى ألفها رجال قانون ومحققون، عاشوا فى الفترة من أوائل القرن السادس عشر حتى منتصف القرن السابع عشر، مثل نيكولا إيميريك، وذاتشينو أو جلينى، وإياكوبو دى سيمانكاس، وچوان دى روجاس، وامبرتو لوكاتى وايلزيو ماسينى، وفرانسيسكو بينا، وبروسبرو فارنيناكى، وقيصر كارينا. والجدير بالذكر كما أسلفنا أن عددًا كبيرًا من هذه الدلائل التى استخدمتها محاكم التفتيش الإيطالية جاءت من أصل إسپانى.

ومن المدهش وجود كميات كبيرة من الوثائق المخطوطة، فهناك سجلات لا تزال سليمة فى دور المحفوظات والمكتبات العامة فى مدن أودين والبندقية وموديا ورفيجو وناپولى وغيرها، تتضمن تسجيلًا لآلاف المحاكمات، إلى جانب وجود سيل من المراسلات المتبادلة بين المجمع الأعلى لمحاكم التفتيش فى روما وبين بعض المحاكم الإقليمية فى كلٍّ من بولونيا وموديا وأودين، وكمية هائلة من الأحكام التى صدرت فى غضون قرن ونصف القرن من الزمان (١٥٥٦ ـ ١٧٠٠) التى تمكنت كلية ترينيتى بجامعة دبلن من اقتنائها. ونحن نرى فى مكتبة الڤاتيكان وأرشيفه مراسلات ومراسم ومخطوطات دلائل إلى محاكم التفتيش ومذكرات ومواد تم نسخها؛ كى يستخدمها الكرادلة الأعضاء فى المكتب المقدس الذى أصر على أن يسجل المحققون أدق تفاصيل المحاكمات منذ استدعاء المتهم حتى إصدار الحكم عليه.

وكما سبق أن ذكرت فى كتابى «محاكم التفتيش» (دار الهلال، ٢٠٠٢) اضطلع الكاتب بمهمة تسجيل كل ما يتفوه به المتهم ليس أثناء الاستجواب وحده بل أثناء التعذيب أيضًا، علمًا بأن المجمع الأعلى كان يراقب أعمال المحققين عن كثب، ويتدخل أحيانًا إذا لاحظ أى اعوجاج أو خروج عن جادة الطريق، مثلما نجد فى خطاب الكاردينال ميلينو المؤرخ فى ١٢ ديسمبر ١٦٠٩ إلى محقق محكمة تفتيش أكويليا ـ كونكورديا بخصوص راهب يدعى أنجيلو اللينو دا ماروستيكا، ويعلق الكاردينال ميلينو على القصور الذى شاب محاكمة هذا الراهب قائلًا: «من خلال قراءة تلخيص المحاكمة لاحظنا أن جنابك لم تدون إجابات هذا الراهب فى الجلسة الثانية، وإنك تعللت بأنه لم يفهم المصطلحات المستعملة. أضف إلى ذلك أنك وجهت إلى الشهود أسئلة معينة حيوية، ولكنك عند ذكر بعض هذه الشهادات فى ملخصك اكتفيت بالقول (إنك سمعت المذكور أعلاه). وإنى أوجه نظرك إلى هذا القصور حتى تمتنع عن ارتكابه فى المستقبل، يجب عليك أن تقوم بتدوين إجابات المتهمين ولا تترك إجابات المتهمين دون تسجيل، وأن تجعل ملخصاتك أوفى وأوضح وأكثر تحديدًا مما هى عليه حتى يمكننا متابعة القضايا ومناقشتها وتقرير اللازم على نحو أفضل».

وكان المحققون يجرون تحقيقاتهم فى سرية تامة ويحتفظون بهوية الشهود مجهولة حتى لا يتعرضوا للانتقام. وذكر أليزيو ماسينى محقق جنوه فى دليله إلى محاكم التفتيش المعروف بعنوان «الترسانة المقدسة» أن تتوخى الحيطة والحذر عند القبض على المتهم. وفى خطاب سطره عضو المجمع الرومانى فى عام ١٥٧٣ إلى محقق تفتيش بولونيا نراه يقول: «ينبغى على جنابك عدم التعجل فى القبض على أى مشتبه فى أمره؛ حيث إن مجرد القبض عليه والشائعات المحيطة بدوافعه تسبب ضررًا بالغًا للأشخاص المشتبه فيهم». ونحن نطالع تحذيرًا مماثلًا فى الخطاب الذى أرسله أنتونيو بالدوذى بتاريخ ٤ مارس من العام نفسه إلى موظف فى محكمة تفتيش بولونيا بشأن الراهب المنتمى إلى طائفة الكارميلايت، نجد أن كرادلة المكتب المقدس يرون أنه إذا لم يكن لديك دليل أقوى من الدليل الذى أرسلتموه إلىّ فيجب عدم إزعاجه بأى شكل من الأشكال، وأن تتركوه يمارس صلواته فى هدوء وسلام»، وتعين على المحققين عدم الالتفات إلى أية اتهامات ينقلونها من مجهول.

وعندما لم يراعِ محقق تفتيش بولونيا الإجراءات القانونية السليمة فى القبض على امرأة متهمة بممارسة السحر، قام الكاردينال سيفرينا بتقريعه ولومه. وتدخل المجمع الرومانى لدى بعض المحاكم الأدنى مرتبة طالبًا منها إسقاط أو شطب بعض القضايا بسبب عدم سلامة الإجراءات والإفراج عن السجناء على ذمتها. وفى حالة إفشاء سر الاعتراف واستغلال هذا الاعتراف كدليل فى المحاكمة، فإن هذا الدليل يصير باطلًا؛ لأنه دليل مستمد من انتهاك سر من أسرار الكنيسة. ولم يسمح للمحقق بممارسة سر الاعتراف ضمانًا للحيدة التامة. كانت هذه المحاذير من الناحية النظرية البحتة، غير أن الواقع فى كثير من الأحوال كان شيئًا مختلفًا.

وكانت حركة محاكم التفتيش تخضع لقيود أكبر فى المناطق غير التابعة للكرسى الباباوى، فقد تعين عليها قبل اتخاذ ما تراه من إجراءات الحصول على موافقة السلطة الحاكمة. ومن الغرابة بمكان أننا نرى فى هذه المناطق المتهم يقدم إلى محكمة التفتيش وهو يتمتع بحريته ودون أن يكون رهن الحبس، هذا ما حدث للمتهم ليزيا فيلينو (المشهور باسم كاميلوب ريناتو) الذى يعتقد أنه أودع فى دير فيرارا، الأمر الذى وفر له فرصة الاطلاع على مكتبة هذا الدير الغنية ومؤلفات لاهوتيين كبار مثل سكوتس وسانت توماس ولومبارد، الذين تركوا بصماتهم الواضحة فى البحث الذى كتبه بعنوان الاعتذار. أما المشتبه فيهم الذين تطوعوا لتقديم أنفسهم إلى محاكم التفتيش، فقد نصت كل الدلائل على ضرورة معاملتهم برفق ورأفة وإعلان الرجوع عن غيهم والاكتفاء بفرض التزامات وعقوبات التوبة عليهم.

وتدل القواعد التى وضعها ماسينى للاستجواب على شدة احترامه للقانون ومراعاته، ويقول ماسينى فى هذا الشأن: «لإقامة الدعوى ضد المشتبه فى ممارستهم للسحر يجب على المحقق الامتناع عن سجنهم وتعذيبهم لحين إثبات الدليل القضائى على جرمهم. ولا يكفى مرض شخص أو وفاته كدليل صحيح على جرم الساحرات؛ لأن المرض والموت قد لا يكونان لهما أى ارتباط بالسحر، بل قد يأتيان نتيجة عدد كبير من الأسباب الطبيعية. ومن ثم فإن الخطوة الأولى (التى ينبغى على المحقق اتباعها) هى سؤال الطبيب الذى كان يعالج المريض».

وطبقًا للقانون يتعين عند فحص بيت المشتبه فى ممارستهم للسحر أن يحصى الكاتب أو المسجل جميع الأشياء التى يحويها هذا البيت، والتى قد تكون فى صالح المتهم مثل الأيقونات والكتب الدينية. وإذا كانت هناك فى منازل المشتبه فيهم مساحيق ومراهم ينبغى على الخبراء القيام بفحصها للتأكد من أنها أشياء لا تستعمل فى غير السحر، وحتى إذا عثر المحقق على كمية كبيرة من الدبابيس والإبر فينبغى ألا يعتبر هذا دليلًا على أن المتهم بممارسة السحر مذنب؛ حيث إنه من المعروف أن هذه الأشياء من لوازم السيدات وربات البيوت.

ويقول المدافعون عن محاكم التفتيش إن هذه الضمانات النظرية كانت تطبق بالفعل من قبل المجمع الرومانى، فى حين يرى المعارضون لها أنها كانت فى كثير من الأحيان مجرد حبر على ورق. ويقول البعض من باب الدفاع عن محاكم التفتيش إن المكتب المقدس قام فى مارس ١٦٢٦ بكتابة سلسلة من الخطابات الهادفة إلى القضاء على الذعر الذى أصاب مدينة فلورنسا بسبب ممارسة السحر على نطاق واسع، الأمر الذى جعل السلطات المدنية تتصرف مع المشتبه فيهم على نحو مجحف وظالم. وعندما بعث المحققون ما توفر لديهم من أدلة إلى رئاستهم المتمثلة فى المجمع الرومانى، علق هذا المجمع قائلًا: «هذه أمور باطلة للغاية، فالتجربة اليومية تدل على أنها أمور تحدث فى خيال الإنسان أكثر مما تحدث فى واقع الأحداث. فكثيرًا ما نجد أن كل مرض يعجز المرء فى اكتشاف سبب له أو اكتشاف دواء ناجع له تُنسب حالته إلى أعمال السحر والشعوذة». لهذا طلب المجمع الرومانى من المفوض الباباوى تبليغ السلطات المدنية بأنه لا أساس لاعتقاد تفشى السحر فى فلورنسا وأن الساحرات مسؤولات عما يقع من نكبات.

ويرى بعض الدارسين أن هذه المحاذير ويقظة الدوائر القانونية، وفرت لإيطاليا نوعًا من الحماية الإجرائية ضد الاضطهاد الدموى للساحرات الذى اجتاح شمال أوروبا فى أواخر القرن السادس عشر حتى نهاية القرن السابع عشر. وتمثلت الحماية الأولى ضد انتشار عدوى اضطهاد الساحرات فى رأى محاكم التفتيش الإيطالية القائل بأن الشهادة التى تدلى بها امرأة يشتبه فى

ممارستها للسحر لا تصلح لأن تكون أساسًا لرفع الدعوى القضائية على أخريات. ولهذا السبب تلقى المحققون والقضاة تعليمات باستبعاد أية شهادة قد تدلى بها الساحرة ضد أشخاص آخرين؛ من منطلق أن الشيطان يسكن مخيلتها وعقلها المخرف موحيًا إليها بأكذب المعتقدات.

وبينما كانت المحاكم المدنية أو العلمانية تتشدد مع الساحرات وتحكم عليهن بالموت والحرق، فإن محاكم التفتيش الإيطالية، أظهرت رحمة ورأفة واضحة؛ حيث عاملت السحر على أنه نوع من الهرطقة. وإذا أقدمت ساحرة على ممارسة السحر للمرة الأولى ثم أعلنت توبتها فقد تكتفى محكمة التفتيش بالحكم عليها بالتصالح مع الكنيسة.

وكان من حق المتهمين أن يقدموا إلى المكتب المقدس التماسًا بتغيير المحكمة التى تتولى محاكمتهم أو استبعاد محقق من نظر قضية، ولكن هذا بطبيعة الحال كان يحدث نادرًا وعندما ترتكب المحكمة خطأ جسيمًا وتحيزًا واضحًا.

وإذا عجز المتهم عن تبرئة نفسه ولم يعترف بذنبه، كان من حقه بعد الانتهاء من استجوابه إعداد دفاع عن نفسه، كما كان من حقه أن يستلم نسخة من المحاكمة على نفقته الخاصة إذا كان قادرًا ومجانية إذا كان غير قادر. وكانت التهم الموجهة إليه تكتب بالإيطالية العامية وليس باللغة اللاتينية كى يسهل عليه فهمها. وكذلك سمحت له محكمة التفتيش بإعداد رد يفند فيه التهم ضده فى فترة زمنية معينة بعد أن يتوفر على دراسة الأدلة ضده، وأيضًا سمح له بإعداد سلسلة من الأسئلة تهدف إلى دحض شهادة من يتهمونه. وتعين على المحقق أن يطرح بنفسه هذه الأسئلة؛ لأن المواجهة بين الشهود والمتهم كانت محظورة. فضلًا على أنه كان من حق المتهم أن يستدعى الشهود المتعاطفين معه للشهادة بعد استبعاد ذوى القربى الحميمة. وإذا كان الشاهد يقطن منطقة بعيدة فإنه يتعين على المحقق توفير تكاليف السفر للشهود القادمين من أماكن نائية أو يعد لهم الترتيبات للإدلاء بشهاداتهم فى محاكم قريبة من محال إقامتهم. وإذا اضطر المحقق إلى السفر لاستجواب الشهود المدافعين عن المتهم فإنه يتعين على هذا المتهم أن يدفع نفقات السفر التى تكبدها هذا المحقق، وفى هذه الحالة لا يختار كمرافقين سوى العدد الضرورى للتخفيف عن كاهل المتهم.

وإذا لم يفند المتهم التهم الموجهة ضده فمعنى ذلك أنه يقبلها ويعترف بها، وبذلك يصبح تحت رحمة المحكمة. ورغم اعتراف المتهم بالذنب فإنه من حقه إنكارها فيما بعد إذا شاء ذلك من منطلق أن الدفاع عن النفس حق مشروع وطبيعى، وليس من حق أى إنسان إنكاره على أحد. ورغم ذلك فإن المحلفين ذهبوا إلى ضرورة حرمان عتاة المهرطقين من استغلال هذا حتى لا يسدروا فى غيهم وضلالهم.

وفى القرن السابع عشر، على أقل تقدير، كان المكتب المقدس فى روما يسمح للمتهم بأن يقترح أسماء ثلاثة محامين يتولون الدفاع عنه، غير أن المحكمة احتفظت بحق تعيين واحد من هؤلاء المحامين الثلاثة. وفى ١٦ أغسطس ١٦٠٣ كتب الكاردينال بورجهيز عضو المجمع الرومانى إلى محقق محكمة تفتيش فلورنسا يقول له: «إذ عجز متهم بسبب ضيق ذات يد عن استخدام محام للدفاع عنه فإنه يجب على سيادتك أن توفر له محاميًا ليقف بجانبه ويدافع عنه».

وكان من المفترض أن يتميز المحامون الذين يمارسون أعمالهم أمام المكتب المقدس بعدة صفات، منها كونهم فوق مستوى شبهة الهرطقة، وحماسهم للعقيدة المسيحية، والاستقامة والتبحر فى القوانين سواء كانت كنسية أو مدنية، ومعرفتهم الوثيقة بإجراءات التقاضى أمام محاكم التفتيش. وأيضًا تعين عليهم القسم بالاحتفاظ بأسرار المحاكمات. وكما سبق أن أسلفنا كان المفروض شيئًا والواقع شيئًا آخر؛ حيث إن المحسوبية تدخلت فى كثير من الأحيان فى تعيين المحامين.

وعلى أية حال يقول الفقيهان فى محاكم التفتيش بينا وكارينا إن محاكم التفتيش الإسپانية تميزت عن مثيلاتها الإيطالية فى أن الأولى كلفت أحد الأمناء بتقديم المساعدة القانونية إلى أى متهم يقل عمره عن خمسة وعشرين عامًا. ولكن هناك بعض الشواهد الدالة على أن محاكم تفتيش روما فى أواخر القرن السادس عشر، حذت حذو محاكم التفتيش الإسپانية فى الدفاع عن المتهمين القاصرين أو غير الراشدين. ومما ساعد على عدم وضوح الرؤية أن بعض باباوات العصر الوسيط مثل إينوسنت الثالث (المتوفى عام ١٢١٦)، وبونيفاس الثامن (المتوفى عام ١٣٠٣) ناديا بضرورة أن تتم إجراءات محاكم التفتيش فى هدوء وبساطة وبعيدًا عن صخب المحامين والقضاة. وإذا كانت ساحات محاكم التفتيش فى العصر الوسيط، قد خلت من المحامين الذين يدافعون عن المتهم، فإن هؤلاء المحامين لعبوا دورًا ملحوظًا فى المحاكمات التى أجريت فى وقت لاحق فى باكورة العصر الحديث. وإذا اقتنع المحامى بأن المتهم الذى يدافع عنه مصر على هرطقته فإن الواجب يحتم عليه أن يتخلى عن الدفاع عنه، فتهمة الهرطقة يمكن الدفاع عنها، فى حين أن التشبث بها والإصرار عليها يستوجبان تخلى المحامى عنها. وكان من حق الدفاع أن يدفع التهمة عن المتهم بأن يسوق ظروفًا مخففة مثل السكر والغضب والجنون، وأيضًا كان من حقه السعى إلى تأجيل نظر القضية وإبراز ما فيها من شهادات زور وشهادات متضاربة، ومساعدة المتهم فى إعداد اعتذار عن أفعاله، ومطالبة محكمة التفتيش باستخدام الرأفة معه. ويحدثنا فقهاء القانون الإيطاليون مثل بينا وسيمانكاس وكارينا بالتفصيل عن الخطوات الواجب اتباعها فى الدفاع السليم والجيد عن المتهم، وتقديم الدليل على أن المتهم شخص مستقيم، يؤمن إيمانًا حقًّا بالمذهب الكاثوليكى. ومن نافلة القول أن محامى المتهم يتعين عليه الامتناع عن أى شىء من شأنه الإضرار بمصلحة موكله، ومن

ناحيته طالب الفقيه القانونى سيمانكاس الدفاع بإرغام الادعاء على تحديد وقت ارتكاب الإساءة حتى يتسنى للدفاع إثبات غياب المتهم عن موقع حدوثها.

ولم يكن للمتهمين الحق فى معرفة هوية الشهود خشية أن يتعرض هؤلاء الشهود للانتقام، فقط كان من حقهم معرفة طبيعة الاتهامات الموجهة إليهم، وفى قليل من الحالات تعرف المتهمون على هوية الشهود ضدهم. وقد سطر البابا پيوس الخامس (١٥٦٦ ـ ١٥٧٢) مرسومًا فرض فيه عقوبات مغلظة على الذين ينتقمون من الشهود فى محاكم التفتيش. ورغم أن الاحتفاظ بأسماء الشهود سرًّا كان القاعدة، فإن هذه القاعدة كانت تنتهك أحيانًا. ففى حالة چيوردانو برونو نراه يشتبه فى أحد الشهود فيلقى به فى مياه نهر التيبر. ومن الواضح أن بعض الشهود تعرضوا لتخويف وتهديد المتهمين وعائلاتهم وأصدقائهم. ومن الأمثلة على تخويف الشهود ما حدث لراهب فرنسيسكانى يدعى كاليستو من ناپولى، الذى شهد أمام المكتب ضد بعض أفراد طائفته، فانتقم منه رئيسه الدينى بتشتيته ونقله من دير إلى آخر دون توقف. وليس أدل على وقوع حوادث انتقامية ضد الشهود من أن محقق محكمة تفتيش أكويليا ـ كونكورديا استفسر من المجمع الأعلى إذا كان يتعين عليه الاستمرار فى نظر القضايا التى تمثل خطرًا داهمًا على حياة الشهود، كما أن الكرادلة فى المكتب المقدس فى روما سطروا خطابًا إلى محقق مودينا بتاريخ ١١ يوليه ١٦٢٦ يطلبون منه تأكيد التقرير الذى يفيد بمقتل أم وابنها نتيجة إدلائها بالشهادة ضد شخص يدعى تورى، فأفاد المحقق بأن الواقعة صحيحة، ولكن من الخطأ أن نعتقد أن الخطر كان يتهدد الشهود وحدهم بل كان أيضًا يتهدد السجناء الذين يقرر المكتب المقدس إطلاق سراحهم مما يثير عليهم حفيظة أعدائهم وشانئيهم.

وبالنظر إلى أن حجب أسماء الشهود عن المتهم شكل عائقًا له فى إثبات براءته، فقد اشترط ماسينى ضرورة تأكد المحقق من تحرى وجه الحقيقة. يقول ماسينى فى هذا الشأن: «بالنظر إلى أن قدرة المتهم على الدفاع عن نفسه تصبح قاصرة إلى حد ما ما دمنا نحجب عنه أسماء الذين يوجهون إليه الاتهام، فمن الضرورى أن يكون دليل البراءة دامغًا ولا يقبل الشك». وحين يشرع المتهم فى الدفاع عن نفسه، كانت محكمة التفتيش تطلب منه «الإدلاء بأسماء الأشخاص الذين يحملون له الضغينة والموجدة». وإذا تبين أن المتهم يشك فى أحد الشهود الذين يستخدمهم الادعاء ضده، كان لا بد للمحقق أن يتحرى عن حقيقة دوافع هذا الشاهد ومصداقيته ومدى عداوته للمتهم وشجاره معه، وأن يتوخى الحذر الشديد إذا اتضح له وجود عداوة عميقة بين الطرفين. ولم يكن المكتب المقدس يسمح بسماع شهادة لا يقسم صاحبها على صدقه فيها، وكان من واجب المحقق

آنذاك إنزال العقاب الصارم بأصحاب الشهادة الزور. والجدير بالذكر أن القانون الباباوى المطبق فى حالات الجرائم المدنية التى تنظرها المحاكم فى المناطق التابعة للكنيسة الكاثوليكية نص على إماطة اللثام إماطة كاملة للمتهمين عن أسماء الذين يوجهون إليهم الاتهامات رغم ما ينطوى عليه مثل هذا الكشف من مخاطر.

وقد بدأت محاكم التفتيش استجواب المتهمين تحت التعذيب لانتزاع اعترافاتهم فى بداية القرن الثالث عشر. ونشر النص القانونى الذى يبيح التعذيب فى ڤيرونا عام ١٢٢٨، ثم سرعان ما صدرت سلسلة من القوانين المدنية الخاصة بالتعذيب. وظهر المرسوم الذى أصدره البابا إينوسنت الرابع فى ١٥ مايو ١٢٥٢ متضمنًا النص الخاص بالتعذيب. وفى بادئ الأمر امتنع رجال الكنيسة عن ممارسة التعذيب وأسندوه إلى السلطة المدنية لعدة سنوات حتى جاء البابا ألكسندر الرابع (١٢٥٤ ـ ١٢٦١) ليمنح الإكليروس غسل أيادى زملائهم من الذنب ممن يمارسون تعذيب المتهمين طبقًا لقانون العقوبات الكنسى. واستند المرسوم الباباوى إلى المحاجة التالية: إذا كان استخدام القسر والعنف مباحًا فى جرائم السرقة البسيطة، فكم بالأحرى استخدامه مع المهرطقين. ولم يبد رجل القانون الإيطالى ماسينى أى اعتراض على استخدام الكنيسة للتعذيب؛ حيث إن الهدف من وراء التعذيب الكنسى كان خلاص الأرواح الضالة، وأيضًا يبرر الفقيه القانونى بينا التعذيب ويعتبره ضروريًّا فى زمن المخاطر والاضطراب، وكذلك برر الفقيه القانونى سيمانكاس التعذيب على أنه شىء قديم ومقدس أوصت به القوانين العادلة، كما أوصى به الحكماء عبر الأزمنة المختلفة. ورأت محاكم التفتيش أنه حتى يكون للتعذيب ما يبرره كان لا بد من الاستناد إلى شهادة شاهدين من أصحاب السمعة الطيبة، وأحيانًا كانت المحكمة تكتفى بشاهد واحد ذى سمعة طيبة يكون شاهد عيان على الجريمة المرتكبة إذا كان مرتكبها لا يتمتع بسمعة طيبة. ولم يستثن القانون الكنسى الإيطالى من التعذيب أحدًا مهما ارتفعت مكانته، وحتى إذا كانت القوانين المدنية توفر له الحماية مثل طبقة النبلاء والفرسان والقساوسة، ما دامت التهمة تتصل بالهرطقة. ورغم هذا فقد استُثنى من التعذيب النساء الحوامل والأمهات اللاتى لم يمض على ولادتهن أربعون يومًا، والطاعنون فى السن، والقصر الذين تقل أعمارهم عن أربعة عشر عامًا، والمعاقون من ذوى العاهات. كان ذلك القانون الإيطالى على أقل تقدير.

وينص المرسوم القديم الذى أصدره البابا كليمنت الخامس (١٣٠٥ ـ ١٣١٤) على حضور المحقق والأسقف عمليات التعذيب، وأحيانًا كانت محاكم التفتيش الإقليمية تبلغ السلطة الباباوية التى تتابع أعمالها فى روما أن حالة المتهم الصحية لا تسمح له بتحمل وطأة التعذيب. ومهما كانت

المحاذير والضمانات القانونية التى وضعها الفقهاء للتخفيف من أضرار التعذيب، فقد استمر هذا النظام معمولًا به حتى القرن السابع عشر.

كانت الكنيسة الكاثوليكية تعتبر الهرطقة خطيئة ذهنية وليس اعوجاجًا فى السلوك. ويردد الفقيه القانونى الإسپانى رأى القديس أوغسطين فيقول: «إن المهرطق ليس شخصًا يتصف بالفساد فى حياته، بل يتسم بالفساد فى معتقداته»، فإذا ارتكب إنسان خطيئة تعدد الزوجات تعين على المحقق الاستفسار عن مدى إيمانه أو عدم إيمانه بقداسة الزواج فى المسيحية. وإذا ضبط إنسان وهو يلقى بالبراز على السيدة مريم العذراء وجب على المحقق أن يستيقن من الجانى إذا كان قد فعل هذا فى ثورة الغضب أم أنه فعل ذلك لأنه لا يؤمن بأن العذراء مريم ليست أم يسوع المسيح. وكما أوضحت فى كتابى «محاكم التفتيش» كانت الكنيسة مستعدة للتصالح مع التائبين والنادمين، ولكنها لا تتسامح مطلقًا مع المنتكسين، أى المرتدين إلى سابق غيهم وضلالهم.

وفى حالة تورط أكثر من متهم فى قضية واحدة كانت محكمة التفتيش تبدأ بالمتهم الأكثر إثارة للشبهات. أما إذا تساووا فى درجة إثارتهم للشبهات فإن المحكمة تبدأ بتعذيب أضعفهم وأكثرهم خوفًا، وإذا فرضت عقوبة التعذيب على رجال ونساء فإن القائم به يبدأ بالنساء باعتبار أن قلوبهن واجفة. وكان القائم بالتعذيب لا يبدأ فى تعذيب ضحيته قبل انقضاء فترة زمنية تتراوح بين ست إلى عشر ساعات من تناول الطعام للحيلولة دون إصابة الضحية بالغثيان أو القىء. وكانت فترة التعذيب ـ الذى شرحت طرائقه بالتفصيل فى كتابى «محاكم التفتيش» ـ تستغرق نصف ساعة ولا تزيد على ساعة فى الجلسة التعذيبية الواحدة. وكانت المحكمة لا تعتبر الاعتراف المنتزع عنوة من المتهم عن طريق التعذيب سليمًا إلا بعد مرور يوم كامل على خروجه من غرفة التعذيب. وكانت السلطة المدنية المركزية فى روما تراجع محاكم التفتيش فى الأقاليم والظروف المحيطة بالاعترافات، وخاصة إذا تراجع المتهم عن اعترافاته فى فترة الأربع والعشرين ساعة المشار إليها، ونذكر على سبيل المثال اتهام امرأة من بولونيا تدعى ماريا دى جتيلى بممارسة السحر، وقد اعترفت هذه المرأة باقترافها جريمة قتل. وبعد أن فحص المجمع الرومانى الإجراءات التى اتبعتها محكمة التفتيش فى محاكمتها، كتب الكاردينال سانتا سيفرنا إلى محقق بولونيا بتاريخ ١٨ مايو ١٥٩١ ينبه إلى وجود تناقضات تشوب الأدلة. ولهذا جاء عقابه مخففًا ويتلخص فى النفى المؤقت من مدينة بولونيا. وكذلك تدخلت روما لإعادة محاكمة قضية بارتولوميو بيتى أمام محكمة أخرى، فقد رفض المجمع الرومانى اعترافات بيتى التى أدلى بها أمام محقق فيرارا. وبالفعل انتقلت القضية إلى محكمة بولونيا التى أصدرت أمرها بإطلاق سراح بيتى، والشىء نفسه حدث لعدد آخر من الساحرات

فى ميلانو، فقد نقضت روما الحكم الصادر ضدهن بسبب ما شاب الأدلة من اعتلال وقصور، ولهذا لم يحكم عليهن بالحرق كما كانت العادة، بل تمت إحالتهن إلى أب اعتراف جيد وحكيم. وهناك حالات كثيرة استأنف فيها المتهمون المتضررون من ظلم محاكم التفتيش لهم، فاستجابت لهم روما بأن أحالت قضاياهم إلى محاكم أعلى، ومن الحالات التى تدخلت فيها روما للتخفيف من قسوة أحكام محاكم التفتيش المحلية حالة چيوفانى پاولوديل أجوتشى الذى حكمت عليه محكمة تفتيش بولونيا عام ١٥٩٣ بالسخرة لمدة خمسة أعوام فى تسيير السفن الباباوية، ثم تدخل المكتب المقدس فى روما بعد بدء تنفيذ الحكم، واكتفى بتوقيع غرامة قدرها مائتا سكودة للصرف منها على فقراء المساجين.

ويذهب بعض الدارسين المتعاطفين مع محاكم التفتيش الإيطالية إلى ضرب العديد من الأمثلة على أن الحكم بالسجن المؤبد بسبب الهرطقة كان يخفض إلى الحبس لمدة ستة أشهر فقط. وهم يضربون مثالًا على ذلك حالتى كل من أنتونيو دى لوجدوفيزى، وهيرونيمو جواستايلانى، وهما رجلان من علية القوم حكم عليهما بسبب هرطقتهما بالسجن المؤبد فى ٢٠ سبتمبر ١٥٦٧. وبعد أن تبادل المجمع الرومانى الخطابات مع محقق محكمة تفتيش بولونيا، أقرت هذه المحكمة بحسن سيرهما وسلوكهما، الأمر الذى اقتضى تخفيض العقوبة عليهما، ونزع لباس التوبة المشين عنهما والسماح لهما بمغادرة سجن الدير.

والجدير بالذكر أن محاكم التفتيش خارج روما فى القرن السادس عشر لم يكن لديها سوى عدد ضئيل للغاية من السجون، ولهذا كان المحكوم عليهم من القساوسة والمدنيين يقضون مدد عقوبتهم المتفاوتة فى الأديرة، وأحيانًا كان يسمح للمحكوم عليه بأن يتجول داخل وخارج أسوار الدير. ومن الأحكام المخففة ذلك الحكم الصادر فى مانتوا فى ٣٠ يونيو عام ١٥٨١ ضد الراهب أنجلو دى كاسال بتهمة ممارسة السحر، حيث إن عقوبته اقتصرت على الجلوس ثلاث مرات على الأرض فى مطعم الدير ليستغرق فى الصلوات والابتهالات. وفى حالة الحكم على راهب بعقوبة السجن كان التنظيم الذى ينتمى إليه هذا الراهب يتكفل بدفع نفقات إقامته فى السجن، وطبقًا لما يقوله قيصر كارينا الحجة فى محاكم التفتيش الإيطالية فى كريمونا فى القرن السابع عشر، أخذت عادة حبس المهرطقين فى الأديرة تتلاشى. ومع ذلك فقد استمرت عادة حبس النساء فى الأديرة وتكليفهن بالخدمة المجانية فى مستشفياتها، وأيضًا شاعت عقوبة تقييد حركة المحكوم عليهم بحيث لا يغادر منزله أو مدينته أو قريته أو رقعة جغرافية معينة.

على أية حال ينبغى علينا ألا ننخدع بهذه الصورة الوردية لمحاكم التفتيش، وأن نذكر أن

الفترة المشار إليها فى هذا المقام فترة متأخرة بعض الشىء من تاريخها، شاهدت بداية الوهن والضعف الذى اعتراها، فتاريخها الطويل ينطوى على الكثير من الفواجع والمآسى الإنسانية التى تدمى القلوب.. مهما قيل دفاعًا عن هذه المحاكم أو لتحسين صورتها فإن هذا لن ينسينا بأية حال من الأحوال فظاعتها وترويعها (راجع كتابى «محاكم التفتيش»). وكان محظورًا على السجين القابع فى زنزانته التحدث إلى نزلاء الزنزانات الأخرى، كما أنه لم يكن مسموحًا له أن يتحدث مع سجانه أو يتصل بالعالم الخارجى.

كما سبق أن رأينا اعتادت الكنيسة الرومانية أن تسخر المارقين عليها فى تسيير السفن الضخمة التى تبحر بالمجاديف، ولم يستثن القساوسة والرهبان من هذه العقوبة، فقد طبقت على الراهب كونستانزو دى سالا الذى حكمت عليه محكمة تفتيش بافيا فى ٢٥ يونيه عام ١٥٨٠ بالسخرة فى هذه السفن لمدة ثلاثة أعوام.

وكان يحكم على المذنبين بالحرق على الخشبة لثلاثة أسباب، أولها: أن يكون المذنب غير نادم على هرطقته ويرفض التصالح مع الكنيسة، وثانيها: أن يكون هذا المذنب منتكسًا أى أنه ندم على هرطقته ثم ما لبث أن ارتد إليها، وثالثها: أن يكون المذنب قد سبق أن صدر ضده حكم بهرطقته. فضلًا على توقيعها على المارقين الذين ينكرون بتولية العذراء مريم أو قدسية المسيح، كما نص على ذلك المرسومان اللذان أصدرهما البابا بولس الرابع فى ٢٢ يوليو ١٥٥٦، و١٥ فبراير ١٥٥٨.

محاكم التفتيش الإيطالية وممارسة السحر:

تعليمات فى مطلع القرن السابع عشر بالإجراءات القضائية السليمة

عندما سأل موظف فى إحدى محاكم التفتيش المحلية الكاردينال چيوفانى جارسيا ميلينو العضو البارز فى المجمع المقدس الرومانى عن أفضل أسلوب لمحاكمة النساء المتهمات بممارسة السحر، رد الكاردينال على سؤاله فى ٩ مايو ١٦٢٤ قائلًا: إنه يصعب إثبات جريمة الاشتغال بالسحر. وهذا الأمر حدا بهذا الكاردينال أن يرسل إلى أسقف لودى مونو طائفة من التعليمات الخاصة بمعاملة الساحرات.

ولا أحد على وجه التحديد يعلم لماذا قام الكاردينال چيوفانى بإصدار تعليماته الخاصة بمحاكمة الساحرات. فالبعض يقول إنه أراد بتعليماته التخفيف من قسوة المرسوم الذى أصدره البابا جريجورى الخامس عشر فى ٢٠ مارس ١٦٢٣ ضد الساحرات، أو إنه كتب هذه التعليمات

كنتيجة لقيام السلطة العلمانية بإعدام ساحرتين فى ميلانو فى ٢٨ نوفمبر ١٩١٦ رغم احتجاج المكتب المقدس فى روما على ذلك، أو إنه الكاردينال چيوفانى تأثر ببعض الأبحاث التى قرأها والتى راق له اعتدالها، مثل البحث الذى كتبه الراهب الچيزويتى آدم تانر والذى رأى طريقه إلى النشر فى ألمانيا عام ١٦١٧. وثمة احتمال آخر أن يكون المحققون فى محاكم التفتيش الإيطالية قد تأثروا بزملائهم الإسپان، الذين أصدروا فى ٢٩ أغسطس ١٦١٤ تعليماتهم الهادفة إلى إحقاق العدل عند محاكمة الساحرات، حتى لا تتكرر الفظائع والبشاعات التى ارتكبتها محاكم التفتيش على الحدود الشمالية فى إيطاليا فى الفترة من ١٦٠٨ حتى ١٦١١. وهذه التعليمات الإسپانية جاءت نتيجة اتهام محققى محكمة لوجرونو الإسپانية عدد من المشتبه فى ممارستهن للسحر، واللاتى انتهى أمرهن بإحراقهن، والجدير بالذكر أن جوستاف هنجسن ألف كتابًا حجة عن محاكمة الساحرات فى إسپانيا بعنوان «المدافع عن الساحرات»، والجدير بالذكر أيضًا أن التعليمات الرومانية لم تر طريقها إلى النشر إلا فى عام ١٦٣١، ولكن مخطوطاتها ذاعت وانتشرت فى الأقاليم بين العاملين فى محاكم التفتيش ليس فى إيطاليا وحدها بل داخلها. ورأت هذه «التعليمات» طريقها إلى النشر الجزئى مختصرة وغير محكمة البناء فى ترجمة إيطالية، ضمت إلى الطبعة الثانية من «الترسانة المقدسة» (١٦٢٥)، وهى دليل إلى نشاط محاكم التفتيش الذى تمت طباعته فى عام ١٦٢١، ثم تكررت طبعته، وهو من وضع أليزيو ماسينى محقق چنوة فى الفترة فى ١٦٠٩ إلى ١٦٢٧. ولم يكن ماسينى نفسه يدرك أنه استخدم «التعليمات» كأساس لمناقشة موضوع السحر، ولكن قيصر كارينا عضو المجمع المقدس فى كارينا هو الذى أماط اللثام عن ذلك. ويذكر كارينا فى هذا الشأن أن ماسينى استقى مادته من مخطوط شاع بين المحققين فى الأقاليم الإيطالية. وقد تولى عالم لاهوت دومنيكانى ـ كان أسقف بروجينتو واسمه چيوفانى توماس كالستالدى (أوجاستالدى) ـ نشر هذه التعليمات فى نصها اللاتينى. ثم ضمها إلى الجزء الثانى من كتاب نشره فى روما عام ١٦٥١ مع بعض الاختلافات عن المخطوطات الباكرة. وتتمثل هذه الاختلافات فى أنها تنحى باللائمة على القضاة العلمانيين الذين تدخلوا بدون وجه حق أو شرعية فى معاقبة جريمة ممارسة السحر، ثم ظهرت التعليمات فى الملحق الذى أضافه قيصر كارينا إلى البحث الذى سطره، وأخيرًا نشرت روما عام ١٦٥٧ التعليمات كتعبير عن سياسة الكنيسة الرسمية فى نبذة مطبوعة، لا تحمل اسم مؤلفها وتقع فى ثمانى صفحات، ولم يبق من هذه المطبوعة سوى نسخة واحدة، تحتفظ بها مكتبة جامعة كورنيل، وشاهد عام ١٦٥٧ نشر المزيد من نسخ التعليمات التى تختلف نصوصها عن سابقاتها. وهذه النسخ تتهم القضاة بعدم الالتزام بنصوص القانون، وظلت هذه التعليمات شائعة فى هيئة مخطوطات فى إيطاليا وخارجها حتى النصف الثانى من القرن الثامن عشر، وهى جميعًا تحمل بصمات النسخة المطبوعة فى إيطاليا عام

١٦٣٧. وفى عام ١٦٦١، ظهرت الترجمة الألمانية لهذه المطبوعة، قام بها كونراد هونجر راعى كنيسة أينسيلدلن المنتمى إلى طائفة البنديكتيين، وكذلك ظهرت التعليمات فى عدة طبعات فى البحث الذى وضعه كارينا فى الفترة التى أعقبت وفاته، ثم أعاد الكاردينال فرنسيسكو ألينرى عضو المكتب المقدس البارز نشره عام ١٦٨٣. ورغم أن الينرى نشر جوهر هذه التعليمات فإنه أجرى بعض الحذف عليها، ويذكر ألينرى أن المكتب المقدس أشاع هذه التعليمات وأمر بضرورة الإسراع بالعمل بمقتضاها، ثم ظهرت هذه التعليمات لآخر مرة مطبوعة فى فلورنسا عام ١٦٨٥، واستمر ذيوع هذه التعليمات فى القرن الثامن عشر فى طبعات تحمل نصوصًا مختلفة، وقد أشاد باعتدال هذه التعليمات المصلح الاجتماعى چيرولامو تارتاروتى فى مجلد أصدره عام ١٧٤٩.

ومن المفارقة أن نجد أن المحاكم المدنية أو العلمانية الإيطالية تسعى إلى معاقبة جريمة ممارسة السحر بالقسوة الواجبة، وأن هذه المحاكم المدنية نحت باللائمة على محاكم الكنيسة ومحاكم التفتيش لأنها ترفق بمرتكبى هذه الجريمة وتظهر الرأفة معها؛ حيث إن هذه المحاكم اعتبرت السحر مثل أية هرطقة أخرى، فضلًا على استعمالها الرأفة مع الساحرات اللاتى يمارسن السحر لأول مرة ويبدين الندم والاستعداد للتوبة عنه. وهناك مثل حى على استعمال المحاكم الكنسية الرأفة مع ممارسة السحر، تتمثل فى حالة عشرين ساحرة، قدمهن محقق محكمة تفتيش نوڤارا إلى المحاكمة. وصدر آنذاك الحكم بوضع ساحرتين من الساحرات العشرين قيد الاستجواب فى حين أطلق سراح عشر منهن بعد دفع الضمانة المطلوبة، وتم تبرئة سبع منهن تبرئة كاملة، واكتفت المحكمة بإدانة ساحرة واحدة حكم عليها بالسجن المؤبد. وقام پاولو ساربى بتوبيخ محكمة التفتيش لإصدارها مثل هذا الحكم المخفف، فى حين رأت المحاكم المدنية والقضاة العلمانيون أن جريمة الاشتغال بالسحر بشعة، وتستوجب مزيدًا من القسوة. ولا شك أن قسوة القضاة المدنيين فى محاكمة الساحرات تعكس شدة كراهية الشعب لهن، علمًا بأن الكنيسة كثيرًا ما ذكرت القساوسة والكهنة بواجبهم فى حماية الساحرات من أعمال الشغب، وعنف الشعب الذى يصب جام غضبه على النساء اللاتى تمت إدانتهن بتهمة ممارسة السحر أثناء اقتيادهن فى موكب الندم والكفارة، أو أثناء النطق بالحكم عليهن، أو أثناء جلدهن بالسياط أثناء طوافهن بأرجاء المدينة.

ولا يعرف أحد على وجه اليقين هوية مؤلف كتاب «التعليمات» الخاصة بأفضل طريقة لمعاملة الساحرات، ومن المحتمل أن يكون ديزيدريو سكاجليا عضو المجمع الرومانى وصديق كاستالدى هو واضع هذه التعليمات. درس سكاجليا اللاهوت فى كلية الدومنيكان فى بولونيا، واشتغل محققًا فى كل من بافيا وكريمونا وميلانو، كما أن البابا بولس الخامس عينه قوميسارًا وكاردينالًا فى عام

١٦٢١ وأيضًا اختير أسقفًا لكل من ملفى وكومو، وقد استقال من هذه الأسقفية الأخيرة عام ١٦٢٦. والجدير بالذكر أن هذا الرجل اشترك فى محاكمة جاليليو عام ١٦٣٣، وهناك جانب مجهول فى حياة سكاجليا الباكرة، فنحن نستشف من الخطاب الذى بعث به بومبيو اريجونى المؤرخ فى ١ سبتمبر ١٦٠٧ يشير إلى أن سكاجليا فى باكورة حياته قدم للمحاكمة أمام محاكم التفتيش، وعلى أية حال فمن الأهمية بمكان أن «التعليمات» تمثل ركيزة أساسية فى أسلوب معاملة الساحرات على نحو معتدل ورحيم، ويذهب بعض الدارسين إلى أن هذه المعاملة المعتدلة ليست جديدة، بل هى عودة إلى القوانين الأصلية التى انتهكتها الممارسات الخطأ.

والجديد فى التعليمات، إذا كان فيها جديد، هو ضرورة رجوع المحقق إلى شهادة الطبيب عن حالة الساحرة الصحية قبل محاكمتها والتحذير من القبض عليها دون توفر دليل قوى يقتضى ذلك، وعدم اعتداد المحكمة بشهادة ساحرة ضد ساحرة أخرى، والتأكد من سلامة اعتراف الساحرات. وجميع هذه المحاذير أوردها الكاردينال ميلينو إلى قسيس فرنسى عام ١٦١٣ كى يرشده إلى أفضل طريقة لمعاملة الساحرات.

وفى ١٢ مارس ١٦٥٠ بعث الكاردينال فرنسيسكو برديني العضو البارز فى المكتب المقدس الإيطالى رسالة إلى محقق أكويليا، يبلغه فيها بأن السلطة الدينية فى روما اكتشفت بعد فحص اعترافات الساخر ميشيل سوب فى روما أنها اعترافات عارية عن الصحة وأبعد ما تكون عن الحقيقة، ولهذا السبب طلبت هذه السلطة الدينية بعد مراجعة أوراق القضية من الموظف فى محكمة التفتيش المحلية إعادة فتح ملف القضية واستجواب الشهود بضمير حى.

وهناك حادثة مماثلة وقعت فى عام ١٥٩٢، أى قبل الحادثة السابقة بأكثر من نصف قرن فى محكمة تفتيش بولونيا المحلية، حيث أرسل كاردينال فى المكتب المقدس رسالة توبيخ ولوم إلى المحقق بسبب اتباع طريقة غير سليمة فى محاكمة ساحرة مشتبه فى أمرها تدعى ماريا دى جنتيل. فقد قبل القاضى شهادة شاهد دون القسم على صحتها، فضلًا على أنه تشكك فى اعترافها بارتكاب جريمة قتل، وأعاد كاردينال سانت سيفرينا وزملاؤه المحاكمة؛ حيث تبين براءة الساحرة من تهمة القتل الذى اعترفت باقترافه.

وبفرض أن القوانين الخاصة بمحاكمة الساحرات كانت توفر لهن من الناحية النظرية شيئًا من الطمأنينة والأمان، فإن ممارسات محاكم التفتيش الإيطالية اتسمت بالبشاعة.

* * *